كلية التربية
المجلة التربوية
***

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

إعداد

د/ دعاء محمد أحمد

أستاذ مساعد أصول التربية

كلية التربية – جامعة الأسكندرية

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2020. 97634

المجلة التربوية. العدد الخامس والسبعون . يوليو ٢٠٢٠م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى من خلال تحليل الأدبيات والدراسات التى تناولت مفهوم تمكين المرأة ومجالاته ومقوماته وكذا التعرف محاورالعمل الأربعة التى تضمنتها الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ والأهداف الخاصة بكل محور، ثم اقتراح مجموعة من الأدوار المتوقع أن تؤديها الجامعة للمشاركة فى تحقيق أهداف كل محور من المحاور السابقة، وتم عرض قائمة الأدوار المقترحة على مجموعة من الخبراء التربويين للتعرف على آرائهم فى مدى مساهمة كل دور من الأدوار المقترحة فى تحقيق التمكين المستهدف، ومن خلال التحليل الإحصائى للبيانات توصلت الدراسة إلى وجود نسب اتفاق عالية بين آراء الخبراء التربويين على أن الأدوار المقترحة تسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين الخاص بكل محور من المحاور الواردة فى الاستراتيجية، وقد قامت الدراسة باقتراح مجموعة من الإجراءات التى يجب أن تتبناها الجامعة فى مساعيها للعب الدور المتوقع منها فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

Abestrac

The study aimed to identify the expected role of the university in achieving the goals of the national strategy for empowering Egyptian women 2030. To achieve this goal, the study employed the descriptive approach through analyzing the literature dealing with the concept of empowering women and its fields and rectifiers as well as identifying the four work elements included in the national strategy for empowering Egyptian women 2030 ,and the goals for each element, then suggesting a set of roles expected to be performed by the university to participate in achieving the goals of each of the previous elements. Accordingly, a list of proposed roles was presented to a group of educational experts to identify their views on the extent to which each of the proposed roles contributions to achieving the targeted empowerment, and through statistical analysis of the data, the study concluded that there are high agreement ratios among the opinions of educational experts that the proposed roles contributes significantly to achieving the empowerment for each of the elements contained in the strategy. The study proposed a set of procedures that the university should adopt in its endeavors to play the expected role in achieving the goals of the national strategy for empowering Egyptian women 2030.

مقدمة :-

المرأة نصف المجتمع، هى الأم والزوجة والأخت والإبنة، وعلى مر العصور والأزمنة كانت ومازالت تضطلع بدور جوهري فى الحياة؛ من مساندة الرجل، تربية الأبناء ورعاية شئون الأسرة، إلى جانب خروج الكثير من النساء للعمل للمشاركة فى تحمل أعباء الحياة المادية والإجتماعية، لذا فقد كانت المرأة ولم تزل رمزاً للكفاح والتضحية والعطاء على مختلف الأصعدة.

ولقد شغلت قضايا المرأة على مر العصور أذهان المفكرين والباحثين في العالم، وعقدت العديد من المؤتمرات والقمم العالمية للبحث فى سبل تمكينها من القيام بدورها المتوقع فى بناء الأمم، كما شغلت قضاياها جانباً مهماً من خطابات التنمية فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حفلت بالعديد من التوصيات الموجهة للحفاظ على حقوق المرأة فى ثمار التنمية وبيان دورها فى غرس بذرتها ورعاية نمو واستواء غرستها.

كما بذلت المنظمات والجمعيات والقيادات النسائية في مختلف الدول وعلي جميع المستويات جهوداً كبيرة فى مجال لتمكين المرأة ونجحت في أن يكون تمكين المرأة من بين أهداف التنمية المستدامة، مما زاد اهتمام الممارسين التنمويين وواضعى السياسات بدور المرأة فى التنمية والعمل على صياغة سياسة فعالة لتقليل فجوة النوع الاجتماعى فى المشاركة فى جهود التنمية.

وبناء على ذلك فقد اتخذت سياسات تمكين المرأة موقعاً متقدماً علي سلم أولويات غالبية الدول ، بما قد يتطلبه ذلك من بناء الخطط وحفز للجهود الموجهة لتناول العوامل المختلفة التي تؤدي إلي هذا التمكين.

ولما كانت مصر تخوض اليوم معركة مصيرية لإعادة البناء على أسس جديدة بعد ثورتين أفرزتا تطلعات مشروعة نحو حياة أفضل لكافة المصريين ومستقبل يليق بالمكانة الحضارية لمصر وبطموحات بناتها وأبنائها فإن هذا المسعى النبيل يستدعي شحذ همم المصريين كلهم، رجالاً ونساءً وحشد طاقاتهم الكاملة لتحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، والتي لا غنى عنها لتتبوأ مصر مكانتها المستحقة في مصاف الدول المتقدمة. (المجلس القومى للمرأة ، ٢٠١٧ :٦)

لذا فقد صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية فى مستهل عام ٢٠١٧ والذي أعلنه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام ٢٠٣٠، وتشمل الاستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة وهي (التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية) فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية، وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلية التي من شأنها، إذا تضافرت الجهود من أجل نجاحها، أن تحدث النقلة النوعية المطلوبة فى مجال تمكين المرأة المصرية. (المجلس القومى للمرأة ، ٢٠١٧ :٦)

ويأتي ذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية، باعتبار "استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠"، التي أعدها المجلس القومى للمرأة، هي وثيقة العمل للأعوام القادمة ، لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية وذلك فى ضوء تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، والتى جاء فى المحور الخامس منها "محور العدالة الإجتماعية" والمتعلق بالبعد الاجتماعى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص مجتمع قادر عى كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل للفرص في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة ويقوم على مساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية. (الموقع الالكترونى لاستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ www.sdsegypt)

وما من شك فى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعات فى نجاح هذه الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها، ففى إطار الدور التعليمى للجامعة يتم بناء القدرات والمهارات التى تساعد المرأة على تحقيق كل من التمكين السياسى من خلال تنمية وعى المرأة بقضايا مجتمعها، وتعزيز مشاركتها السياسية المتبصرة، وتطوير قدرتها على تولى المناصب القيادية، والتمكين الاقتصادى للمرأة من خلال تزويدها بالمعارف والمكنات التى تساعد فى تعظيم فرص مشاركتها الفاعلة فى خطط وبرامج التنمية فى المجالات التنموية، ومن خلال الوظيفة البحثية للجامعة يمكن إجراء بحوث عن المجالات المختلفة لتمكين المرأة

والقاء الضوء من خلالها على متطلبات تحقيق التمكين فى هذه المجالات المختلفة، وكذلك ففى إطار دور الجامعات فى خدمة المجتمع يمكن المساهمة فى تحقيق التمكين الاجتماعي من خلال مساعدة النساء على التعرف على حقوقهن والسبل القانونية للحصول على هذه الحقوق في المجالات المختلفة ، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، وفى مجال حماية المرأة من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها.

وتستطيع الجامعة أن تقوم بدور فاعل وحيوى فى المجالات سابقة الذكر إذا ماتم توجيهها بزاوية أكثر انفراجاً نحو تبنى أهداف هذه الاستراتيجية كمحاور لخطط وبرامج تعليمية وتدريبية توجه نحو غايات تمكين المرأة فى المجالات المختلفة.

التأسيس لمشكلة الدراسة :-

لقد بات مؤكداً أنه من بين مؤشرات تقدم أى مجتمع مساهمة المرأة فى أنشطته التنموية، بل إن هناك آراء ترى أن أى خطة تنموية لابد وأن تعتمد فى جهودها على المشاركة الفعالة للمرأة بوصفها نصف القوى البشرية فى المجتمع فضلاً عن كونها القوة المحركة للنصف الآخر.

ولكن وبالرغم من كل الجهود التى بذلت على مر العصور وما زالت فى مجال تمكين المرأة المصرية من الحصول على حقوقها ومن القيام بدورها المتوقع فى نهضة مجتمعها، إلا أن هناك بعض المعوقات التى لم تزل تحول دون تحقيق هذا التمكين، والتى ترجع لعوامل متعددة تاريخية، ثقافية، اجتماعية، وتعليمية:-

فعلى سبيل المثال ما زالت هناك بعض العقول الرافضة لفكرة عمل المرأة، وتعلل ذلك الرفض بسبب ضوابط اجتماعية، حيث تنطلق فى ذلك من تسليط الضوء على الآثار السلبية لعمل المرأة بينما تتجاهل ماله من آثار إيجابية أقوى قد تعود بالفائدة عليها وعلى أسرتها ومجتمعها.

وفى هذا الصدد أشارت نتائج دراسة (أميرة حداد، ٢٠٠٩) إلى تدنى نسبة مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل الرسمى وتتدنى هذه النسبة فى القطاع الخاص، بالإضافة الى تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل و بالأخص فى القطاع الخاص غير الرسمي والذى تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة، بالإضافة إلى تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها فى العمل، كما أكدت

نتائج الدراسة على وجود تمييز ضد المرأة فى معدلات الأجر وعلى الأخص فى القطاع الخاص، فعلى الرغم من تركز النساء فى المهن التى تقع فى أسفل السلم الوظيفى خاصة فى القطاع الخاص، مما قد يبرر حصولها على أجور تقل عن تلك التى يحصل عليها الرجال فقد أوضحت نتائج الدراسة أن النساء يحصلن على أجور أكثر انخفاضاً عن الذكور بسبب التمييز القائم على النوع. (أميرة حداد، ٢٠٠٩: ٣٣)

وكذلك أكدت نتائج دراسة (هالة صقر، ٢٠٠٩) على عدم انعكاس الجهود التنموية المبذولة فى مصر بشكل واضح على مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أشارت إلى عدم قدرة سوق العمل أو بطء استيعابه للمرأة، الأمر الذي يعكس فجوة بين رغبة المرأة وقدرتها ومستوى تعليمها – في بعض الأحيان وبين مشاركتها الفعلية في سوق العمل، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مشاركة المرأة فى قوة العمل تتركز في القطاع الحكومي حيث تمثل حوالي ٣٥ % في القطاع الحكومي مقارنة بحوالي ١٨ % في القطاع الخاص وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٥ ، وهو ما يعكس خطورة الموقف في ظل سياسات التحول نحو القطاع الخاص ، كما أكدت أيضاً على انخفاض العائد من الإستثمار البشري في كل من التعليم والصحة خاصة في حالة إحجام المرأة المتعلمة ذات الكفاءة عن المشاركة في سوق العمل وهو اتجاه يتزايد في الفترة الأخيرة، خاصة مع الأجيال الصاعدة.

(هالة صقر ، ٢٠٠٩: ١٢-١٣)

كما أكد على ذلك ما جاء فى دليل التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٦ حيث أشار إلى أنه في السنوات ال ٣٠ الماضية، اتّسم الوضع الإقتصادي فى الدول العربية بظاهرتين مترابطتين ساهمتا في تأنيث الفقر، الظاهرة الأولى هي الإنتقال من تنمية تقودها الدولةُ إلى اقتصاديات السوق، حيث رافق ذلك تقسيم دولي للعمل يعتمد على عمالة نسائية متدنية الأجر، أما الظاهرة الثانية فتتمثل فى الظهور المؤقت لوظائف منزلية عارضة، بدوام جزئي، جنباً إلى جنب مع تراجع دولة الرفاه في البلدان النامية وقد أدت الخصخصة وإعادة الهيكلة في أماكن عديدة وبخاصة في تونس ومصر والمغرب إلى تسريحات عمالية أثرت في النساء نسبيًا أكثر من الرجال، كما وتواجه الموظفات تحديات في المنطقة تشبه تلك التي يواجهنها في أماكنَ أخرى؛ فغالبا ما يتلقَين أجوراً أقلَ من الرجال ، ويجب أن يتحملن العبء المزدوج للتوظيف والعمل المنزلي، وغالبًا ما يجب عليهن النضال ليؤخذن على محمل الجد أو

للحصول على مواقع اتخاذ قرارات في مكان العمل؛ كما تضطر شابات كثيرات إلى مواجهة التحيز والتحرُّش في مكان العمل، كما تواجه الشابات في البلدان العربية، أُسوةً بجميع النساء، تمييزاً في القوانين بشأن المعاشات التقاعدية والمكافآت نظراً لإعتبار الرجال مُعيلي الأُسر. (برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ٢٠١٦ :٨٠)

كما جاء فى أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها- التحديث الإحصائى لعام ٢٠١٨- توزيع لبلدان العالم حسب مؤشرات تمكين المرأة، حيث تم تقسيمها إلى مجموعة الدول المرتفعة فى تلك المؤشرات ومجموعة متوسطة ومجموعة متدنية، وقد اتضح من التوزيع أن مصر من مجموعة الدول المتدنية فى تحقيق التمكين الإقتصادى والإجتماعى للمرأة، ومن مجموعة الدول المتوسطة فى مجال العنف ضد المرأة، وفى مجال توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للنساء. (برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ٢٠١٨ : ٩٣)

وبالرغم من العلاقة الوثيقة بين التعليم وتمكين المرأة إلا أنه من الملاحظ ظهور تأثير لبعض العوامل الإجتماعية والثقافية التى يمكن أن تحد من دور التعليم فى تحقيق التمكين فى بعض المجتمعات، كما أن هناك بعض المؤشرات التى تدل على محدودية دور التعليم فى تحقيق التمكين للمرأة فى معظم البلاد العربية، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:-

دراسة (الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى، ٢٠٠٣) والتى أسفرت عن بعض تلك المؤشرات منها ما يلى:

- وجود فجوة واسعة بين الجنسين فى المساهمة فى سوق العمل فى جميع البلدان العربية بغض النظر عن التفاوت فى حجم فجوة التعليم أو الإختلاف بين هذه البلدان فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية، ذلك أنه بالرغم من أن فجوة النوع الإجتماعى فى التعليم آخذة فى الإنحسار إلا أن فجوة المساهمة فى قوة العمل ما زالت آخذة فى الإتساع وهو ما يشير إلى محدودية الدور الذى يقوم به التعليم فى تحقيق التمكين اللازم للمرأة للمشاركة فى قوة العمل.
- عدم توافق سياسات التعليم والتدريب والتأهيل مع احتياجات سوق العمل المتجددة، والتى ترتبط بدورها باحتياجات ومتطلبات تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من مهارات العنصر البشرى.

- المناخ الثقافى العام الذى يسود فيه صراع بين المفاهيم الحديثة التى تعلى من قدر المرأة خاصة المتعلمة، والمفاهيم التقليدية التى تعزز التوجه الإجتماعى الذكورى فى حل الأمور. (الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠٠٣ : ١٥٤-١٥٥)

وهناك دراسة (فايزة بن حديد، ٢٠٠٣) التى أسفرت عن بعض المؤشرات التى تدل على ضعف تمكين المرأة وتحتاج لتدخل من التعليم فى إطار دوره التوعوى وتتمثل أبرز هذه المؤشرات فيما يلى :

- استبعاد النساء من أعمال معينة فى بعض مجالات العمل على الرغم من توافر القدرة والكفاءة لديهن، حيث تمثلت الأسباب وراء استبعادهن فى حاجة المرأة لإيجاد توازن بين أدوارها الإجتماعية كزوجة وأم وبين أدوارها فى مجال العمل.

- المناخ المؤسسى فى كثير من الدول العربية فى قطاعات الأعمال المختلفة غير مشجع على تمكين المرأة وترشيحها للمسارات الوظيفية الواعدة من تولى المناصب الإدارية داخل المؤسسات أو المناصب الإدارية العليا، وذلك بالتشكيك فى قدرتها على القيادة الناجحة، مما يؤدى فى كثير من الأحيان لخسارة كفاءات من السيدات فى مقابل أن يكون القائد رجلاً. (فايزة بن حديد، ٢٠٠٣ : ١٠٨ -١١٢)

كما أشارت دراسة (فتحية السعيدى، ٢٠٠٤) عن فجوة النوع الإجتماعى وتمكين النساء إلى ضرورة أن يتوازى تعليم النساء مع مزيد من تمكينهن من فرص التشغيل والإدارة والمساهمة فى التنمية الشاملة، حيث إن الإشكالية الحقيقية لموضوع المرأة والتعليم والتنمية تكمن فى التغير النوعى الطفيف فى العقليات والسلوكيات التى تعيق الحضور الفاعل والمتساوى للمرأة فى مختلف ميادين التنمية. (فتحية السعيدى، ٢٠٠٤: ٦٤-٦٥)

وكذلك أكدت دراسة (سامى نصار،٢٠١٨) عن التمكين الإقتصادى للمرأة العربية وعلاقته بالتعليم الأساسى على أنه على الرغم من ارتفاع معدلات القيد بالتعليم الأساسى للفتيات، إلا أنه لاتوجد علاقة مباشرة بين التعليم وسوق العمل فى كثير من الدول العربية، وقد يرجع ذلك لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر بشكل سلبى على مشاركة المرأة فى الحياة العامة، كما تواجه المرأة العربية عادات اجتماعية وثقافية تحد من نشاطها خارج المنزل وتقلل من استقلالها الشخصى. (سامى نصار،٢٠١٨ : ١١)

مشكلة الدراسة

لما كانت مصر تتقدم بخطى واثقة نحو بناء المستقبل على أسس جديدة فرضتها التحولات الجذرية التي عايشها المجتمع المصري منذ عام٢٠١١ ، ولما كان العمل الجاد على تمكين المرأة المصرية بشكل حقيقي يضمن مشاركتهن الكاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و بناء مصر الحديثة، لذا فقد صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية في مستهل عام ٢٠١٧، ويمتد الأفق الزمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠، حيث تتسق الإستراتيجية بشكل كامل مع روح وتوجهات" رؤية مصر ٢٠٣٠" واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وتتكامل مع محاور عملها التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص ويحقق أعلى درجات التماسك والتكاتف والاندماج بين أبنائه وبناته. (المجلس القومى للمرأة ،٢٠١٧: ٣)

وتتضمن الإستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الإقتصادي، والتمكين الإجتماعي والحماية.

وقد تم التأكيد فى الإستراتيجية على أهمية الدور المنوط بكافة مؤسسات المجتمع فى تحقيق أهدافها، وفى هذا الصدد فقد أطلق المجلس القومي للمرأة في٢٩ ديسمبر ٢٠١٧المرحلة الأولى لمرصد المرأة المصرية وهو عبارة عن موقع الكترونى (www.enow.gov.eg) حيث يعرض هذا الموقع المؤشرات الواردة باستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، بهدف رصد الوضع الحالي للمرأة المصرية، ومتابعة وتقييم ما يتم فى إطار عمليات وأنشطة تمكينها، إلى جانب حصر وعرض جميع القوانين المتعلقه بالمرأة ، وقد أسسه المجلس كآليه لمتابعة وتقييم جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

(www.enow.gov.eg , 2017)

ولما كانت الجامعات أحد أهم المؤسسات الفاعلة فى المجتمع، ومنارة العلم والفكر والإستنارة العقلية والتى تعد من منصات الإنطلاق لتحقيق التمكين فى مختلف مجالاته، لذا يمكن للجامعة القيام بدور بارز فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠، كما أن طبيعة وتنوع وظائفها تؤهلها للقيام بدورها فى مجالات التمكين المختلفة التى تناولتها محاور الإستراتيجية.

وعليه يمكن القول بأن القضية المحورية لهذه الدراسة تتمثل فى محاولة التوصل إلى الدور الذى يمكن أن تقوم به الجامعة أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

وعليه تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما المقصود بتمكين المرأة، وما أهم مجالاته ومقوماته؟

٢- ما الأهداف التى تسعى الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ إلى تحقيقها من خلال محاور عملها الأربعة؟

٣- ما الدور الذى يمكن أن تقوم به الجامعة لتحقيق أهداف تلك الإستراتيجية فى محاورها الأربعة؟

٤- ما الإجراءات المقترحة لقيام الجامعة بدورها المتوقع فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة :-

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلى:

١. تحليل مفهوم تمكين المرأة ومجالاته ومقوماته.

٢. تحليل الدور المقترح الذى يمكن أن تقوم به الجامعة فى إطار أهداف المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

٣. إقتراح بعض الإجراءات االتى يمكن أن تتبناها الجامعة لدى قيامها بأداء الدور المتوقع منها فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة :-

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من جوانب كثيرة لعل من أهمها:

١- أهمية وحيوية الدور الذى تقوم به المرأة فى المجتمع مما يتطلب ضرورة الاهتمام بقضاياها، والسعى الحثيث من جانب الحكومات والمؤسسات المجتمعية المختلفة لتمكينها.

٢- أهمية وحيوية الدور المنتظر من الجامعة القيام به للمساهمة فى تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فى إطار أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

٣- كما وتكتسب الدراسة أهمية ثالثة كونها تنطلق من مبادرة طموحة للمجلس القومى للمرأة وهى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ مستهدفة القاء الضوء على الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف تلك الاستراتيجية.

٤- أنها محاولة لوضع خارطة طريق تحدد الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة لتساعدها فى القيام بأدوارها فى إطار محاور عمل تلك الاستراتيجية، مما قد يساعد واضعى الخطط التنفيذية من التحسب للدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع باقى مؤسسات المجتمع المعنية بهذا الشأن.

منهج الدراسة وإجراءاتها:-

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفى من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات المتمثلة فيما يلى:-

١- تحليل الأدبيات التى تناولت كل من مفهوم تمكين المرأة ومجالاته ومقوماته.

٢- عرض لمحاور العمل الأربعة للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ والأهداف المراد تحقيقها فى كل منها.

٣- وضع مجموعة من الأدوار المتوقع من الجامعة القيام بها فى كل محور من محاور العمل الأربعة لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

٤- استطلاع آراء مجموعة من الخبراء التربويين حول تلك الأدوار المتوقعة فى كل محور من محاور عمل الإستراتيجية، وذلك من خلال التعرف على وجهات نظرهم حول مدى إسهام كل دور من هذه الأدوار فى تحقيق تمكين المرأة فى كل مجال من مجالات التمكين التى وردت بتلك الإستراتيجية.

٥- إقتراح مجموعة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة والتى من شأنها مساعدتها على القيام بالدور المنتظر منها فى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

الإطار النظرى للدراسة

أولاً مفهوم تمكين المرأة

يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية فى أى مجتمع، لذا فقد أصبح من المفاهيم الشائعة، وخاصة في مجال التنمية بصفة عامة، وفي كتابات المرأة على وجه الخصوص.

ويشتق هذا المفهوم من مصطلح التمكين والذى يعنى زيادة القدرة أو الإستطاعة، وهنا فقد تلزم الاشار إلى أن ثمة اختلاف واضح بين الباحثين فى وضع مفهوم محدد للتمكين وفقاً لاختلاف الأيديولوجيات والمداخل التى ينظر للتمكين من خلالها، ففى حين ينظر إليه أصحاب الحركة الراديكالية النسوية من منطلق أنه تغيير فى علاقات القوة فى مختلف المجالات الحياتية نرى الحقوقيين ينظرون إليه على أنه مجموعة العمليات التى يصبح من خلالها المستبعدون لديهم القدرة على صنع الخيارات فى جميع مجالات حياتهم.

وعليه يصبح تمكين المرأة وفقاً لوجهة أصحاب الحركة النسوية الراديكالية مرادفاً لاستقواء المرأة ووضعها فى موضع مساوى لوضع الرجل أو فى مواجهة معه، بينما نجد ان تمكين المرأة فى نظر الحقوقيين يأتى مرادفاً لزيادة قدراتها وتوسيع الفرص والخيارات المتاحة أمامها.

وأياً ما كان الأمر فقد تعددت تعريفات تمكين المرأة وفقاً لاختلاف النظرة لمفهوم التمكين ذاته.

فمثلاً يعرف تمكين المرأة بأنه" عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها وأن تنمى شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتى اقتصادياً، والقدرة على اتخاذ القرار، والادارة والقيادة و تغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعى"

(إجلال حلمى، ٢٠٠٣ :١٥٩)

كما يعرف أيضاً بأنه" هو كل ما من شانه أن يطور مشاركة المرأة وينمى من قدراتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكلوجية والإجتماعية والسياسية. (إيمان صالح،٢٠١٤: ٤)

وكذلك يعرف بأنه "مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل فى التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها، والاعتماد على الذات، ويسعى إلى امتلاك المرأة لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية وتمكينها من التأثير فى العملية التنموية وممارسة حق الاختيار"

(إقبال الأمير السمالوطى،٢٠٠٧ : ٩٣)

كما تم تعريفه بأنه:" زيادة قوة ومكانة المرأة بجانبيها الاستاتيكى والديناميكى؛ ويعبر الجانب الاستاتيكى عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أما الجانب الديناميكى فيشمل الخيارات والفرص المتاحة والامكانية لممارسة تلك الخيارات، والقدرة على صنع القرار لدى المرأة فى الأمور التى تمس حياتها وتمس أسرتها ومجتمعها"

(نشوى توفيق ثابت، ٢٠٠٥ : ١٧٣-١٧٤)

وكذلك هناك من يعرف تمكين المرأة بأنه "عملية شاملة لتشجيع وتطوير القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات وتأكيد الذات والاستقلال الذاتي للمجموعات المهمشة والضعيفة مثل النساء". (Sharma,Subhash, 2017)

كما يعرف تمكين المرأة أيضاً بأنه "عملية يتم من خلالها مساعدة النساء فى الاعتماد على الذات والاستقلالية ، وتأكيد حقهن في اتخاذ الخيارات والتحكم في الموارد التي ستساعدهن فى القضاء على التبعية". (Vijayanthi,N.,2000:72)

وترجع جذور مفهوم التمكين لعقد الستينيات من القرن العشرين؛ حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، ومنذ ذلك الحين استخدم مفهوم التمكين بعدة معاني، وكذلك استخدم في عدة مجالات؛ كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي وكذلك في التنمية .

ثم اكتسب مفهوم التمكين قوة في عقد التسعينيات من القرن العشرين من خلال المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وأهمها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان ، وذلك أثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في ١٩٩٤م، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥م بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية، وتضمن المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد تمكين المرأة؛ منها:

المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.)، ومن ثم صار هذا المصطلح محورياً في كل ما تلى ذلك من مؤتمرات تناولت قضايا المرأة، وقد انقسمت ردود أفعال الناس تجاه هذا المصطلح بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، فالمؤيدون يرون أن تمكين المرأة يعنى إزالة كافة العقبات والعوائق أمام حصول المرأة على حقوها الطبيعية، ومن ثم فهو مصطلح منصف وعادل ولا غبار عليه وخاصة فى ظل بعض الظواهر الاجتماعية مثل التهميش والاستبعاد الاجتماعى، والمتحفظون يرجعون تحفظهم لغموض المصطلح وعدم وضوح معناه وأبعاده، وملابسات نشأته، أما المعارضون فيؤكدون على أنه من المصطلحات المثيرة للجدل حيث استخدم فى وثائق الأمم المتحدة بمعنى التمكين فى حين أن المقصود به استقواء المرأة. (إيمان عكور، ٢٠١٥: ٤)

لذا فقد برز مصطلح تمكين المرأة كشعار في تسعينيات القرن العشرين، ثم انتشر انتشاراً واسعاً بين الهيئات والأفراد وتداولته ألسنة المعنيين بقضايا المرأة والتنمية فى الغرب والذين انطلقوا فى نظرتهم لهذا المفهوم باعتباره مرادفاً للاستقواء، ولكن بالنظر إلى مرادف كلمة تمكين في اللغة الانجليزية نجدها تعنى Enabling بمعنى زيادة القدرة أو الاستطاعة، وليس Empowering والتى تعنى التقوية ، لذلك فالترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment هي: "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء، واستقواء المرأة يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، وقد تولد هذا المفهوم لتمكين المرأة من فكر الجندر حيث يتماشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "مبدأ الصراع بين الجنسين –الإناث والذكور– انطلاقًا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال. (كاميليا حلمى ، ٢٠١٢)

ومن هذا المنطلق يصبح المعنى الصحيح لمصطلح تمكين المرأة غير متفق عليه بين الثقافات المختلفة، وقد ترتب على ذلك وجود كثير من من الكتابات تستخدم مصطلح Women Empowerment بمعنى تمكين المرأة، وكتابات أخرى تترجم مصطلح تمكين المرأة إلى Women Enabling.

وكنتيجة للتأثير الملحوظ للفكر الغربي في أسلوب تناول قضايا المرأة والتنمية ، فقد دعا ذلك إلى ظهور فكر مختلف، ينبع أساساً من مجتمعات العالم الثالث، ويعكس أوضاع واحتياجات التنمية والمرأة في هذه المجتمعات. ويتمثل هذا الفكر في مفهوم التمكين كحق من حقوق المرأة، والذى يتمحور فى العمل على دعم نفوذ المرأة وحصولها على حقوقها وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير.

ورغم أن هذا الفكر قد تبناه عدد غير قليل من الدارسين لأوضاع المرأة في الغرب، إلا أن نشأته ودعاماته الأساسية ترجع إلى عدد من مفكري وباحثي دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلى مجموعة DAWN أو "Development Alternatives with Women for a New Era" أو "تنمية بديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد" وتشخص المشكلة، من وجهة نظر هذه المجموعة، على أن العوامل الثقافية التي تعمل على قهر المرأة، مثل الهيكل الهرمي الأسري، والأصولية الدينية، والعنف ضد المرأة، وغيرها، ترتبط بعوامل اقتصادية محلية وعالمية تؤدي إلى أن النساء يمثلن الشريحة الأساسية من المستضعفين، وعلى ذلك تركز فكرة تمكين المرأة من وجهة نظر مجموعة DAWN على العوامل الثقافية والاقتصادية المرتبطة بمساهمة المرأة فى التنمية، وقد تقدمت المجموعة بدراسة لمؤتمر المرأة المنعقد في نيروبي عام ١٩٨٥ وتعد هذه الدراسة حجر الأساس لفكر مجموعةDAWN حول تمكين المرأة .

(مديحة أحمد عبادة،٢٠١١: ٦٠)

وأياً ما كان الأمر فإن أى مفهوم لتمكين المرأة لا يجب أن يضعها فى منافسة مع الرجل أو يجعلها تتحلل من واجباتها العائلية مما قد يسهم فى تفكيك الأسرة كبنية اجتماعية، بل يركز تمكينها على أنها إنسانة ترفض التهميش والإنعزال عن الحياة الإجتماعية، وتعتز بكرامتها وتعى جيداً ضرورة التكامل بين أدوارها الإجتماعية.

(بثينة شعبان، ٢٠٠٠ : ٢٦٢)

وفى ضوء العرض السابق يمكن الخروج ببعض الملامح الرئيسة والتى يمكن أن تساعد فى صياغة مفهوماً إجرائياً لتمكين المرأة تتبناه الدراسة الحالية، ولعل أبرز هذه الملامح يتمثل فيما يلى:

- إن تمكين المرأة لا يعنى وضعها فى مواجهة مع الرجل من حيث القدرات والسيطرة، وعليه فقضية تمكين المرأة يجب ألا ينظر اليها نظرة ضيقة فى إطار العلاقة بين الجنسين فقط ولكنها تعد قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية هامة.
- إن تمكين المرأة لا يعنى تخليها عن أدوارها الطبيعية فى أسرتها كزوجة وأم بل على العكس فهو يعينها على القيام بتلك الأدوار بكفاءة أكبر.
- أن ثمة العديد من العوامل (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية) التى تؤثر فى تمكين المرأة وعليه لا ينبغى إغفالها عند وضع الخطط والرؤى التى تحقق فكرة تمكين المرأة.

وعليه يمكن تعريف تمكين المرأة فى الدراسة الحالية بأنه يعنى:-

"زيادة قدرات المرأة بما يؤهلها للحصول على فرص وخيارات أكبر لتستطيع القيام بالأدوار المتوقعة منها فى مجتمعها بما يعزز ثقتها بنفسها وخدمة مجتمعها وإعلاء شأنها"

ثانياً مجالات تمكين المرأة

باستقراء الأدبيات والكتابات المختلفة التى تناولت تمكين المرأة، لوحظ أن هناك اتفاق بينها على وجود مجالات أساسية لتمكين المرأة وتتمثل تلك المجالات فيما يلى:-

١- التمكين السياسى

ويتمثل فى زيادة فرص المرأة فى الوصول إلى مراكز صنع القرار والمناصب القيادية، وكذلك حصولها على حقها فى المشاركة السياسية، ويعتبر التمكين السياسى للمراة مؤشراً على الوضع الديمقراطى فى المجتمع ووعى النظام السياسى بأهمية دور المرأة فيه، كما أن هناك مؤشرات تدل على مدى تحقيقه مثل عدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها.

وعلى الرغم من أن المشاركة المتزايدة للنساء فى العمل السياسى تعد عاملًا محورياً للارتقاء بالمساواة بين الجنسين ، إلا أن التمكين السياسى للمرأة فى كثير من المجتمعات يواجه بكثير من التحديات لعل من أهمها ما يتعلق بكيفية تحويل المؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية عن طبيعتها الذكورية. (منى عزت وآخرون، ٢٠١٧ :١٤)

وقد يكون مصدر هذه التحديات البيئة الاجتماعية والثقافية والتى تشكل إدراك المجتمع لدور المرأة باعتباره ينحصر فى كونها ربة بيت وأم، وأن ذلك يتعارض مع دورها فى العمل السياسى أو العمل العام، مما قد يشكل عائقاً أمام المشاركة السياسة للمرأة ومن ثم تمكينها سياسياً. (حسين عبد الحميد رشوان، ٢٠١١ :١٦٣)

وفى هذا الصدد أشارت نتائج دراسة (أحمد فاروق حسن، ٢٠١٠) التى استهدفت التعرف على معوقات التمكين السياسى للمرأة فى مصر إلى أن نظام الكوتا السياسية هو منفذ قانونى لدعم المرأة فى الانتخابات ويسهم فى توسيع دائرة المشاركة السياسية للمرأة مما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة فى الانتخابات البرلمانية والمحلية وبالتالى يدعم فكرة التمكين السياسى للمرأة. (أحمد فاروق حسن، ٢٠١٠ : ٢١٩)

كما أكدت نتائج دراسة (Radhu,T,et al,2016)على أن الحكومة الهندية بدأت تضع تمكين المرأة ضمن أولوياتها فى خطط تطوير الهند ، حيث ركزت الدراسة على وصف المشكلات التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية ، والخطط المتاحة لتمكين المرأة في الهند، وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من كل الجهود التى المبذولة للنهوض بالمرأة، لكن النساء في الهند مازلن يواجهن عقبات كبيرة أمام تمكينهن، وعلى الرغم من ذلك فإن النساء يعملن في جميع المجالات مثل الدفاع والهندسة والطب، وما إلى ذلك من أجل فتح المجال لمشاركة المرأة وجعلها مستقلة في جميع الجوانب. (Radhu,T,et al,2016)

وكذلك دراسة (Kabir, Syed ,et al,2018)التى أجريت للتعرف على العلاقة بين النوع الاجتماعي والحد من الفقر والحكم الرشيد ببنجلاديش و ركزت هذه الدراسة على التحليل من خلال الجمع بين تقنيات البحث النسوية مثل الملاحظة الميدانية للمشاركين ومقابلات المخبرين الرئيسيين ومناقشات المجموعات البؤرية ودراسات الحالة لتاريخ حياة المرأة، وقد أظهرت النتائج أن معظم النساء كانت تحت سيطرة أزواجهن ، وأنهن مجرد وكلاء، لم تُسمع أصوات النساء في الحكم حتى الآن بسبب قلة تمثيلهن وعدم مشاركتهن في الهياكل

المؤسسية لصنع القرار في الحكم ، وأن النساء لازلن يتمتعن بإمكانية محدودة فى المشاركة فى عمليات صنع القرار السياسي "، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات من أهمها أن تمكين المرأة أصبح أمراً أساسياً لتحقيق القضاء على الفقر ، وأن دمج المنظورات الجنسانية في الحد من الفقر والحكم الرشيد لا يسهل فقط تحسين وضع المرأة وزيادة المساواة بين الجنسين ولكن يساهم أيضًا في تحقيق نتائج إيجابية مثل الحد من الفقر والحكم الرشيد في بلدان العالم الثالث مثل بنغلاديش. (Kabir Syed ,et al,2018)

ومن جانب آخر فإن التمكين السياسى للمرأة يتأثر بدرجة الاستقرار السياسى والأمنى للمجتمع، فكلما كان المجتمع يتمتع بحالة من الاستقرار السياسى كلما وجدنا المرأة تتمتع بحقوقها فى المشاركة فى العمل السياسى ومواقع اتخاذ القرار.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (porter, Elisabeth 2013) التى أكدت كيف تغيرت أفكار التمكين للنساء اللائي يعشن في سياقات تتسم بانعدام الأمن، عن مثيلاتهن اللاتى يعشن فى سياقات مستقرة أمنياً، فمن خلال المقابلات الميدانية التى أجريت مع مجموعة من النساء حول المرأة والسلام والأمن في فيجي وسري لانكا وتيمور – ليشتي، كشفت الدراسة عن مجموعة من الأفكار المتخلفة ثقافياً حول التمكين والتي تشير بدورها إلى تخلف نظرة المجتمع للمرأة وتقترح الدراسة طرقًا مغايرة لإعادة التفكير في التمكين الذي يحركه السياق المجتمعى ضمن مفاهيم واسعة النطاق للسلام والأمن.

(porter, Elisabeth, 2013)

٢- التمكين الاجتماعى

ويتمثل فى مساعدة المرأة فى الحصول على حقوقها الاجتماعية مثل التعليم والمسكن والرعاية الصحية وسوى ذلك، هذا ويمكن أن تلعب الكثير من المؤسسات المجتمعية دوراً ملحوظاً فى مجال التمكين الاجتماعى من خلال أنشطة مختلفة فى مجال تعليم المرأة ومحو الأمية وكذلك تقديم الخدمات الصحية والنهوض بالصحة الانجابية للمرأة، ورعاية الأمومة والطفولة .

وفى هذا الصدد فقد أشارت دراسة (إيمان البهواشى، ٢٠١٦) التى أجريت للتعرف على المستجدات المحلية التى تتطلب تمكين المرأة الأمية من المشاركة فى تنمية المجتمع، إلى بعض المقترحات الاجرائية لتمكين المرأة الأمية من المشاركة فى تنمية المجتمع، وكان

من أهم تلك المقترحات تعريف المرأة الأمية حقوقها وواجباتها وتبصيرها بأدوارها المختلفة كأم وزوجة وعضو فى المجتمع، وكذلك تنمية وعى المرأة الأمية ببعض الأمراض المنتشرة مثل سرطان الثدى والايدز وكيفية الوقاية منها.

(إيمان البهواشى،٢٠١٦: ٢٧٥-٢٧٦)

كما أكدت نتائج دراسة (Deb, Suman,2007) على أهمية التمكين فى النهوض بالصحة الانجابية للمرأة، حيث استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر الاختلاف الإقليمي لوسائل منع الحمل وفقاً لوضع تمكين المرأة في بنجلاديش، وقد أشارت نتائجها إلى أن قواعد منع الحمل تختلف من منطقة إلى أخرى، كما أوضحت تلك النتائج أن العوامل التي تؤثر على استخدام وسائل منع الحمل تختلف من منطقة إلى أخرى، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين تمكين المرأة واستخدام وسائل منع الحمل، كما بينت أيضاً أن التباين الإقليمي في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية قد يكون هو السبب فى كل هذه النتائج، مما يشير إلى أن التمكين له تأثير إيجابي على قواعد منع الحمل في كثير من المناطق ببنجلاديش. (Deb, Suman,2011)

وكذلك أكدت نتائج دراسة (Khumalo,Kathryn ,et al,2014) على تأثير البنية الاجتماعية على تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة، حيث قامت بإجراء دراسة حالة عن مقاطعة كواندو الواقعة في منطقة زامبيزي في ناميبيا، وذلك عن طريق إجراء ٤٩ مقابلة مع النساء القاطنات فى هذه المقاطعة، وقد قامت بجمع البيانات من خلال ملاحظة المشاركين ومراجعة المستندات فضلاً عن قيامها بعشرين مقابلة مع مخبرين رئيسيين، وقد كشفت نتائج تحليل البيانات عن أن البنية الاجتماعية في كواندو تعزز قوة المرأة في توفير سبل مناسبة للتحصيل العلمي ، والعمل الجاد ، والتعاون مع أفراد المجتمع الداعمين، والأزواج ، والأطفال ، فى حين أن الخوف من فقدان الاحترام يقيد الخيارات الإستراتيجية أمامها مثل اختيار الطلاق أو البقاء منفردًا.(Khumalo, Kathryn ,et al, 2014)

فى حين أشارت نتائج دراسة (Maowa ,Jannatul ,et al ,2017) إلى أن أكثر من ٥٣٪ من نساء العالم يعانين من أوضاع صحية متدنية منذ لحظة الميلاد وحتى الموت، وهو الأمر الذى يترتب عليه إهمال النساء وعزلهن عن أداء المسؤولية الاجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة، كما أشارت نتائج الدراسة فيما يخص صحة المرأة وتعليمها وتغذيتها

وقوتها الاقتصادية إلى أن المرأة لا تزال أدنى من الرجل حيث تعيش المرأة في المناطق الريفية ، وهي مسؤولة عن معظم الأعمال المنزلية والحقلية، وقد لا يختلف ذلك كثيراً مع ما تواجهه المرأة فى المدن من حيث التحاقها بالعمل فى المصانع، ولعل ذلك كله يشير إلى أن النساء يواجهن تحديات كثيرة تشكل عائق أمام تمكينهن اجتماعياً.

(Maowa ,Jannatul ,et al ,2017)

٣- التمكين الاقتصادى

يهتم التمكين الاقتصادى للمرأة بمساعدتها على تحقيق نوع من الاستقلال المادى ومواجهة ظروف وأعباء المعيشة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مناشط متعددة لعل أبرزها يتمثل فيما يمكن تقديمه لها من فرص تعليم تساعدها فى اكتساب المهارات والمكنات التى تزيد من قدرتها على تخطيط وتنفيذ المشروعات الصغيرة وما يرتبط بذلك من مهارات التسويق والبيع، أوتوفير التدريب والتأهيل للنساء لمساعدتهن على ايجاد فرص عمل ملائمة، كل ذلك إلى جانب تقديم القروض التى تعينها على إقامة مشروعات صغيرة، كذا إقامة المعارض لمنتجات المرأة، إلى غير ذلك من المشاريع التى تتناسب وطبيعتها وتدر عليها دخلاً مناسباً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المناشط السابقة التى تحقق التمكين الإقتصادى للمرأة فضلاً عن كونها ترتبط بمدى حصولها على فرص تعليمية مناسبة فإنها يجب أن تتضافر فيها جهود العديد من المؤسسات المجتمعية لمساعدة المرأة فى التغلب على المشكلات والظروف المعيشية التى تحول دون تمكينها اقتصادياً

وفى هذا الصدد أجريت دراسة (آيات ماهر وآخرون، ٢٠١٨) التى استهدفت التعرف على دور صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية فى مصر فى تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأه العوامل المؤثرة فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية، حيث تم اختيار عينة عشوائية من (١٥٠) من النساء المستفيدات بقروض صندوق التنمية المحلية بالوحدة المحلية بقرية طحلة – مركز بنها – بمحافظة القليوبية، حيث أجريت معهم مقابلات شخصية خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠١٧، وقد أكدت نتائج التحليل الإحصائى للبيانات على النجاح النسبى الذى حققه صندوق التنمية المحلية فى إثارة الوعى والانتباه لأهمية عمل المرأة وتمكينها اقتصادياً كمدخل للتنمية الشاملة من خلال الدعم الذى يقدمه الصندوق سواء المتعلق بسعر الفائدة على القروض، أوالتسهيلات فى السداد، كما يقوم الصندوق بتقديم

دورات تدريبية وتثقيفية للنساء الريفيات لرفع مستوياتهن المعرفية والمهارية فى مجال إدارة وتنظيم المشروعات الريفية الصغيرة. (آيات ماهر وآخرون، ٢٠١٨ :١٤٠٣-١٤٠٤)

كما يمكن القول بأن التمكين الاقتصادى للمرأة وارتفاع نسبة مشاركتها فى سوق العمل يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية فى المجتمع، بما يعنى أن ثمة علاقة متبادلة بين التنمية الإقتصادية وتمكين المرأة، فمن جهة يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورًا أساسًا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين ومن جهة أخرى يمكن لاستمرار التمييز ضد المرأة أن يعوّق التنمية، أوبمعنى آخر أن تمكين المرأة يزيد من فرص مشاركتها فى تحقيق أهداف التنمية. (إستر دوفلو، ٢٠١٣: ٥٢)

ولما كانت مشاركة المرأة فى سوق العمل من أهم العوامل التى يمكن أن تسهم فى تمكينها اقتصادياً، لذا يجب الإشارة هنا إلى أن تهميش دور المرأة فى التنمية يؤثر سلباً على جهود التنمية المبذولة فى المجتمع، وهذا التهميش له عدة مؤشرات لعل من أهمها ما يلى:-

أ- انخفاض معدل مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ب- انخفاض نصيب المرأة فى القطاع الرأسمالى والصناعى على وجه الخصوص.

ج- تركز عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى وقطاع الخدمات.

د- الفصل المهنى بين الجنسين أو ما يعرف بالتمييز المهنى، حيث تتركز النساء فى أقل المهن مكانة، وما يرتبط بذلك من تفاوت فى الكسب بين الذكور والإناث.

(محيا زيتون،٢٠٠٠: ٩٢ -٩٣)

وفى هذا الصدد أشارت دراسة (نشوى توفيق ثابت ، ٢٠٠٥) إلى أن تصاعد ظاهرة التمييز المهنى المبنى على النوع والذى أصبح يمثل أحد السمات المميزة لسوق العمل المصرى يتعارض مع تحقيق فكرة التمكين الاقتصادى للمرأة والذى يشمل حرية الاختيار، حيث تصبح اختيارات المرأة بموجبه مقيدة ومحدودة مما قد يضطرها لممارسة أعمال على غير إرادتها أو الإنسحاب من قوة العمل وهو الأمر الذى يتعارض مع متطلبات تمكينها اقتصادياً.

(نشوى توفيق ثابت ، ٢٠٠٥: ١٦٩)

كما أكدت نتائج دراسة (محى محمد مسعد، ٢٠١٠) على أن النسبة الغالبة للنساء العاملات فى القطاع الحكومى المصرى تتركز فى قطاع التعليم ثم فى قطاع الصحة والمحليات بينما تقل فى قطاع الصناعة، أما فى القطاع الزراعى يلاحظ ان نسبة النساء العاملات فى الزراعة تصل الى ٥١% من اجمالى قوة العمل الزراعية ويفسر ذلك بأن هجرة الرجال جعلت المرأة المصدر الأساسى للعمالة الزراعية فى الريف المصرى، كما أشارت إلى ازدياد نسبة مشاركة المرأة التى يعمل زوجها فى الزراعة فى التنمية عن غيرها.

(محى محمد مسعد، ٢٠١٠ :١٩٦٧)

وقد جاءت نتائج دراسة (عبد الله عثمان، ٢٠١٦) فى ذات السياق حيث استهدفت الدراسة التعرف على معوقات تمكين المرأة العربية وسبل تجاوزها، وقد أشارت النتائج إلى أن من أهم معوقات التمكين الاقتصادى للمرأة فى الدول العربية هو تفضيل الرجل عليها فى العمل نتيجة للموروث الثقافى والفكرى الذى يدعم فكرة أن مكان المرأة وعملها الأصلى هو المنزل والأسرة، كما أن قوانين العمل فى الدول العربية بها تمييز صارخ لمصلحة الرجل ويظهر هذا التمييز بشكل واضح فى القطاع الخاص من الأعمال.

(عبد الله عثمان، ٢٠١٦:٢٧٤)

وكذلك فقد أشارت دراسة (البنك الدولى،٢٠١٨) عن التمكين الاقتصادى للمرأة إلى أن هناك مجموعة متنوعة من الأبعاد تؤثر فى عالم العمل على مستوى العالم، ولكن يبرز منها بعدان مترابطان: <u>الأول</u> هو تقسيم العمل حسب النوع والذى يتضح فى الفصل المهنى والتفاوت فى الأجور ويؤدى إلى عدم المساواة التى تواجهها النساء فى سوق العمل، <u>والثانى</u> يتمثل فى الأعراف والأنماط الثقافية والإجتماعية التى تحدد مهام وأدوار الجنسين والتى تربط النساء بخصائص وقدرات مقيدة للمرأة فى سوق العمل، ومن ثم تؤثر فى مشاركة النساء وتفضيلاتهن فى سوق العمل، وقد أدت التفاعلات بين هذين البعدين إلى استمرار الفجوة بين الجنسين فى فرص العمل اللائق. (البنك الدولى،٢٠١٨ :٤٢)

مما سبق يتضح أن من أهم معوقات مشاركة المرأة فى سوق العمل هى النظرة المجتمعية التى تضعها فى مكانة أقل من الرجل من حيث قدراتها وكفاءتها، وهذه ترتبط بشكل كبير بالموروثات الثقافية والاجتماعية وخاصة فى البلدان العربية.

كما أن الوضع السياسى والأمنى فى المجتمع له تأثير كبير على التمكين الاقتصادى للمرأة، فكلما تمتع المجتمع بحالة من الاستقرار السياسى والأمنى زاد مستوى التمكين الاقتصادى للنساء فيه والعكس صحيح.

وفى هذا الصدد أشارت نتائج دراسة (فاطمة عمر، ٢٠١٦) إلى أن الوضع السياسى والأمنى المتذبذب فى ليبيا كان له أثر كبير على مستوى مشاركة المراة وتمكينها اقتصاديا فى ليبيا، حيث أجمعت عينة الدراسة على أن عدم توافر الأمان فى الدولة يجعل الكثير من الأسر لا تفضل عمل بناتها ونسائها خوفاً عليهن من الاعتداء أوالخطف أو التعرض لأية مشاكل تتسبب فى استخدام السلاح ضدهن.

(فاطمة عمر، ٢٠١٦ : ١٢٦)

ثالثاً: مقومات تمكين المرأة

إن تحقيق تمكين المرأة بمفهومه الشامل يستلزم توافر عدد من المقومات الضرورية حيث إن توافر تلك المقومات يعد بمثابة شرط ضرورة لتحقيق التمكين المستهدف؛ إذ بغيرها يصبح تحقيق هذا الهدف أمراً منقوصاً.

وفى هذا السياق فلعل أبرز تلك المقومات يتمثل فيما يلى:

١- **التعليم**

ذلك أنه ما من شك فى الأهمية البالغة لتعليم المرأة كدعامة أساسية لتحقيق تمكينها، فالتعليم يمثل الأساس الذي تنهض عليه فكرة التمكين فى مجملها، ويعتبر من أهم العوامل التي تسهم فى بتمكين المرأة، فمن خلاله تكتسب المرأة المهارات والقدرات التي تسمح لها بالمشاركة الواعية في سوق العمل والانتاج، ذلك أن هناك من الشواهد ما يدل علي أن المراة المتعلمة تتمتع بصحة جيدة ، وتحصل علي دخل عال، وتمارس حقها في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها وحياة أسرتها، كما يزود التعليم والتدريب المرأة بالمعلومات اللازمة للحصول علي فرص العمل في المجالات المختلفة دون تمييز.

(سامى نصار،٢٠١٨: ٥)

على أن ما يهمنا فى هذا الإطار هو التأكيد على أنه لا يكفي مجرد الالتحاق بالتعليم لتمكين المرأة وإنما يتطلب ذلك الوصول لمستويات تعليم مرتفعة، وكذلك يجب عدم التركيز على مجالات بعينها لتعليم الاناث ومجالات أخرى نجدها مقتصرة على الذكور، فهذه النمطية فى التخصصات تضعف وضع المرأة فى سوق العمل وتجعل فرصها والخيارات المتاحة أمامها محدودة مما يتعارض مع مفهوم تمكين المرأة.

فقد أكدت نائج دراسة (سمية عبد المولى، ٢٠٠٩) على أن فاعلية التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصرتتوقف على مستوى التعليم الذي تحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص حيث أن لمستوى التعليم أثرمهم على تدعيم المشاركة الاقتصادية للمرأة، وذلك من خلال رفع معدل المساهمة في قوة العمل، ومن خلال دعم القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل حيث وُجد أن ارتفاع مستوى التعليم لايؤدي فقط إلى تحسن قدرة المرأة على الحصول عمل بأجر، بنوعية جيدة في القطاع الرسمي، والتغلب على التمييز المهني ضدها وتقلص الفجوة بينها وبين الذكور وتزايدت القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل

(سمية عبد المولى، ٢٠٠٩: ٢١)

مما سبق يتضح أن التعليم هو ضمانة المرأة فى تحقيق استقلاليتها والشعور بمكانتها الاجتماعية ، ولقد كان التعليم ولم يزل الطريق المفتوح للحصول على فرص النجاح، كما أنه السبيل لكسر قيود التهميش و الاستبعاد.

٢- العمل

مما لاشك فيه أن اندماج المرأة فى النشاط الاقتصادى وارتفاع نسبة مشاركتها فى سوق العمل يؤدى إلى تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التى تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، ورفع القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل، وكذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية فى المجتمع مما يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ومن ثم تعد مشاركة المرأة فى مجال العمل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. (محى محمد مسعد، ٢٠١٠: ١٩٤٩)

وفى هذا الصدد فقد أجريت دراسة (رائدة أيوب،٢٠١٠) عن الجدوى الاجتماعية للمشارع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء فى الريف السورى، حيث حاولت الدراسة رصد فعالية هذه الآلية ومدى مساهمتها فى تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، بالاعتماد على مؤشرات قياس معينة، وقد بلغت عينة الدراسة ١١٨٠ صاحبة مشروع من ١٥٩ قرية فى الريف السورى وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أن (٩٧ %) من الأسر دخلها زاد بعد تأسيس المشروع، وكذلك (٩٣ %) من الأسر تحسنت نوعية طعامها من عائد المشروع، وكذلك فإن (٧١ %) من الأسر استطاعت اقتناء بعض السلع المعمرة من عائد المشروع، كما أظهرت النتائج أن (٨٤ %) من النساء صاحبات المشاريع زادت مشاركتهن فى قرارات تعليم الأطفال، (٧٩%) من النساء صاحبات المشاريع زادت مشاركتهن فى قرارات توزيع ميزانية الأسرة، (٨٨ %) من النساء صاحبات المشاريع أصبح لديهن مدخرات مالية من عائد المشروع، (٦١ %) من النساء صاحبات المشاريع أصبحت تساهم فى الفعاليات والأنشطة الاجتماعية فى القرية، (٨١ %) من النساء صاحبات المشاريع ترى أن نظرة الأسرة وكذلك أهل الزوج والزوجة لها أصبحت أكثر ايجابية.

(رائدة أيوب، ٢٠١٠)

كما أجريت دراسة (مصطفى صافى، محمد الطراونة،٢٠١٩) التى استهدفت التعرف على أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً، وسعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يدور حول علاقة امتلاك المرأة لمشروع ممول بتمكينها اقتصادياً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لاستقصاء آراء عينة عشوائية منتظمة من النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة واللواتي حصلن عن مشروع ممول، حيث بلغ عدد أفراد العينة (١٤٢) امرأة، وتشير النتائج إلى وجود تحسن في جميع مجالات الدراسة (الاستقلال المادي، حرية اتخاذ القرارات، تقسيم العمل) والتي تساهم في وصول المرأة الفلسطينية الريفية إلى مرحلة التمكين الاقتصادي من وجهة نظرها.

(مصطفى صافى، محمد الطراونة، ٢٠١٩)

٣- الريادة

والمقصود بها إتاحة الفرصة للمرأة لبلوغ قمة العمل بكل طاقاتها وقدراتها ومواهبها، والثقة فى قدرات المرأة التى يمكن أن تكون مدير كفء وقيادي جيد للأزمات، إلا أننا فى كثير من المجتمعات وبصفة خاصة فى مجتمعاتنا العربية كلما ارتقينا فى السلم الوظيفي قل عدد النساء اللاتي نراها، وعلى ذلك فإن التغيير الحقيقي لا بد أن يبدأ بتغير النظرة للمرأة فى مجتمعاتنا، فليس ما يحول دون تمكين المرأة هو الافتقار للكفاءة فهي تتمتع بها بل الشعور بالثقة التي تفتقر إليها غالبا، والتى غالباً ما يكون سببها قناعات يصدرها المجتمع بأن الرجال أكفأ دائماً من النساء فى المواقع القيادية.

وفى هذا الصدد أجريت دراسة (إيمان صالح المكيمى، ٢٠١٤) بهدف التعرف على درجة تمكين المرأة الكويتية فى المناصب القيادية فى وزارة التربية فى دولة الكويت، وطبقت على عينة من ١٥٠ من العاملين بوزارة التربية فى دولة الكويت، فأظهرت نتائج الدراسة أن رجة تمكين المرأة فى المناصب القيادية جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق فى تمكين المرأة ترجع لمتغير المؤهل الدراسى لصالح ذوى المؤهل العلمى بكالوريوس فما فوق، وكذلك وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة لصالح ذوى الخبرة المتوسطة من ٥ لأقل من ١٠ سنوات. (إيمان صالح المكيمى، ٢٠١٤)

كما أجريت دراسة (شيماء محمد تيمور، ٢٠١٥) عن تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى : دراسات حالة عن بعض الشخصيات النسائية حيث تناولت الدراسة تحليل سوسيوتاريخى للمرأة المصرية فى المناصب القيادية و مؤشرات تمكينها كما تناولت واقع تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية و معوقاتها و مقومات نجاحها من خلال تمثيل المرأة فى السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، السلك الدبلوماسى، السلطة التشريعية، المجالس المحلية، التنظيمات النقابية ثم المرأة و الاحزاب السياسية و مقومات نجاح القيادة النسائية، كما تناولت الدراسة اسهام المنظمات و المؤسسات فى مجال تمكين المرأة المصرية و الأطر التشريعية و القانونية المنظمة لتمكين المرأة، كما قامت الدراسة بالقاء الضوء على الرؤى المستقبلية فى مجال تمكين المرأة المصرية، وكذلك مدى فعالية البرامج التدريبية فى تحقيق تمكين المرأة فى المجتمع المصرى .

(شيماء محمد تيمور، ٢٠١٥)

من ذلك يمكن استنتاج أن تحقيق الريادة للمرأة مرهون بعد اعتبارات لعل من أهمها توافر القناعة بقدرة المرأة على تولى المناصب القيادية، وكذلك استخدام معيار الكفاءة وليس النوع فى المفاضلة بين المرشحين لتولى المناصب القيادية فى مؤسسات العمل وذلك حتى ينتفى التمييز قائم على النوع والذى يعد من أهم معوقات تحقيق الريادة للمرأة ومن ثم تمكينها.

وبعد العرض السابق لمقومات تمكين المرأة يمكن استنتاج ضرورة تضافر عدة عوامل تشكل فى مجملها مقومات لازمة لتحقيق تمكين المرأة سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، وأن هذه العوامل تعمل وتتكامل معاً بحيث تؤدى فى النهاية إلى تحقيق التمكين المستهدف.

رابعاً: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

صدرت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية في مستهل عام ٢٠١٧ والذي أعلنه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام ٢٠٣٠، وتتضمن الاستراتيجية أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي والحماية.

وقد استندت الاستراتيجية إلى دراسة ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠١٦ للتعرف على الواقع الفعلي للمرأة في مصر واحتياجاتها، والمعوقات التي تحد من استفادتها من الخدمات المقدمة، إلى جانب طرح حزمة من الرؤى والآليات لرسم سياسات من شأنها تحسين وضع المرأة المصرية .وقد تم جمع البيانات من عينة حجمها ٣٠٠٠ سيدة من بين الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن ١٨ سنة فأكثر، وهى تمثل الأقاليم الجغرافية الرئيسية للمجتمع المصرى. (المجلس القومى للمرأة، ٢٠١٧ :١٥)

منطلقات الاستراتيجية

تتمثل أهم منطلقات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ من فيما يلى:-

١- الاعتماد على المرجعيات الوطنية والدولية وهي الدستور المصري ٢٠١٤، واستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٥ وأقرتها مصر.

٢- الاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية دون إغفال التفاوتات حسب محل الإقامة وحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحسب العمر، وتلبية احتياجات الفئات الأضعف في المجتمع

٣- تبني المدخل الحقوقي باعتباره المنطلق الأساسي للاستراتيجية

٤- تبني النهج التشاركي في إعداد الاستراتيجية وفي تنفيذها، وتوسيع دائرة المشاركة بما لا يغفل أي من الشركاء؛

٥- تأسيس آلية للمتابعة والتقييم المعتمدين على المنهج العلمي والمعلومات والبيانات المحدثة، كحجر زاوية لتحقيق أهداف الاستراتيجية

رؤية وأهداف الاستراتيجية

الرؤية:- " بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها دون أي تمييز – الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثَم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن"

الأهداف:- تتوزع الأهداف العامة لهذه الإستراتيجية فى المحاور الأربعة التالية:-

- التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة.
- التمكين الاقتصادى.
- التمكين الاجتماعى.
- الحماية.

وقد صيغ لكل محور من المحاور السابقة هدفاً عاماً ومن ثم تم ترجمته إلى جملة من الأهداف التفصيلية، وفيما يلى توضيحاً للأهداف العامة والتفصيلية لكل محور من محاور الاستراتيجية، وكذلك مؤشرات قياس الأثر المستهدف تحقيقها فى ٢٠٣٠ بكل محور من محاور عمل الاستراتيجية.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

جدول (١)

مؤشرات قياس الأثرلمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف تحقيقه فى ٢٠٣٠
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	٢٠١٤	٤٤%	٥٠%
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	٢٠١٦	١٥%	٣٥%
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	٢٠١٤	٢٥%	٣٥%
نسبة الإناث في الهيئات القضائية	٢٠١٥	٥,%	٢٥%
نسبة الإناث في المناصب العامة	٢٠١٦	٥%	١٧%
نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا	٢٠١٦	١٩%	٢٧%

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

ويلاحظ من مؤشرات قياس الأثر السابقة ما يلى:-

أ- أن التمكين السياسى للمرأة يتطلب مشاركة فعلية وتمثيل حقيقى للمرأة فى الانتخابات وفى البرلمان وكذلك فى الهيئات القضائية والمناصب القيادية

ب- أن النسب المستهدف الوصول اليها فى جميع المؤشرات السابقة تفوق بدرجة ملحوظة النسب المرصودة فى سنة القياس القبلى – أى قبل تطبيق الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

ج- أن كافة مؤسسات المجتمع يمكن أن يكون لها دور فى الوصول بتلك المؤشرات إلى النسب المستهدفة فى ٢٠٣٠ ، وتختلف تلك الأدوار بحسب طبيعة كل مؤسسة من أدوار توعوية أو تشريعية أو خدمية، وتتكامل تلك الأدوار فيما بينها لتحقيق التمكين السياسى وتعزيز الدور القيادى للمرأة.

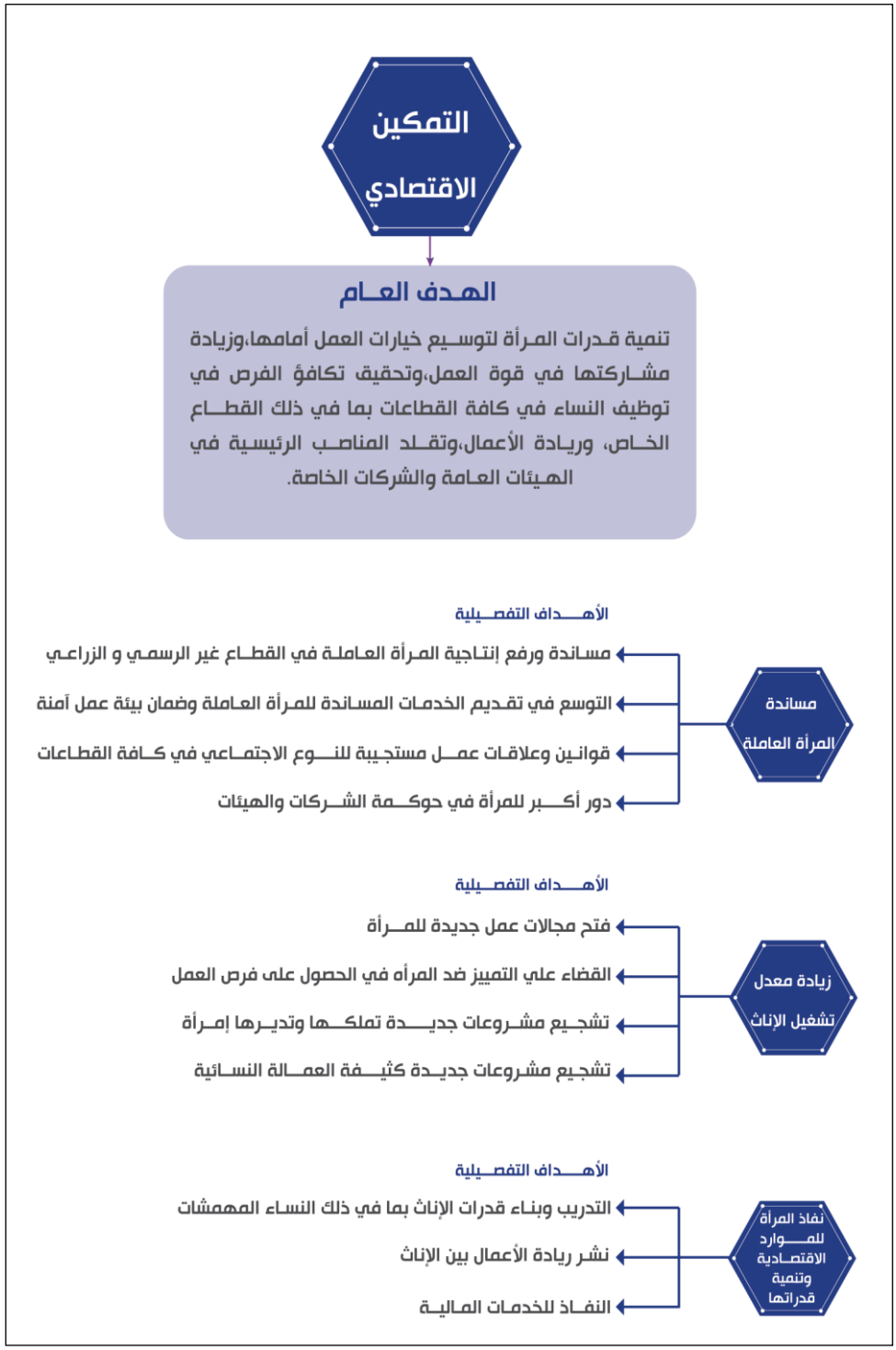

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

جدول (٢)
مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي
المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف تحقيقه فى٢٠٣٠
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	٢٠١٥	%٢٦,٣	%٩
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	٢٠١٦	% ٢٤, ٢	%٣٥
معدل البطالة بين الإناث	٢٠١٥	%٢٤	%١٦
نسبة النساء في وظائف إدارية	٢٠١٦	%٦	%١٢
نسبة النساء في وظائف مهنية	٢٠١٦	%٣٨	%٤٨
الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)	٢٠١٦	%٢٩	%٥٨
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	٢٠١٥	%٢٢ ,٥	%٥٠
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	٢٠١٥	%٤٥	%٥٣
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	٢٠١٥	%٩	%١٨

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

ويلاحظ من مؤشرات قياس الأثر السابقة ما يلى:-

أ- أن التمكين الإقتصادى للمرأة يتطلب مشاركة فعلية وتمثيل حقيقى للمرأة فى سوق العمل وكذلك فى ريادة الأعمال مثل المشروعات الصغيرة، وزيادة نسبة الاقراض للمشروعات متناهية الصغر الموجهة للمرأة، بينما يتطلب تقليل نسبة بطالة الإناث، ونسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر.

ب- أن كافة مؤسسات المجتمع يمكن أن يكون لها دور فى الوصول بتلك المؤشرات إلى النسب المستهدفة فى ٢٠٣٠ ، وتختلف تلك الأدوار بحسب طبيعة كل مؤسسة من

أدوار توعوية أو تدريب على ريادة الأعمال أو تقديم تمويل شخصى لإقامة المشروعات الصغيرة، وتتكامل تلك الأدوار فيما بينها لتحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة.

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

جدول (٣)
مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف تحقيقه فى ٢٠٣٠
نسبة الأميات بين الإناث+ 10	٢٠١٤	%٢٧	%١٢
نسبة الأمية بين الإناث (29 - 20 سنة)	٢٠١٤	%١٢	صفر%
نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	٢٠١٤	%٥٩	%٧٢
معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	٢٠١٤	٣,٥ طفل	٢,٤ طفل
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	٢٠١٤	%٨٣	%٩٢
نسبة الولادة القيصرية	٢٠١٤	%٥٢	%٣٤
نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	٢٠١٤	٥٢	٢٦
توقع الحياة عند الميلاد	٢٠١٣	٧١ ,٣ سنة	٧٦ سنة
متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثي بصحة جيدة	٢٠١٦	٦٣ سنة	٧١, ٤
نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي	٢٠١٥	%١>	%٣
عدد دور المسنين	٢٠١٤	١٧١	١٤٠٠

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

ويلاحظ من مؤشرات قياس الأثر السابقة ما يلى:-

أ- أن التمكين الإجتماعى للمرأة يتطلب تقليل نسبة أمية النساء، وكذلك تقليل معدل الإنجاب ونسب الولادات القيصرية ونسبة وفيات الأمهات، بينما يتطلب زيادة فى نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة والحصول على رعاية حمل، وكذلك زيادة متوسط عدد السنوات التى تعيشها المرأة بصحة جيدة، وزيادة نسب الإعانة للنساء المعاقات، وزيادة عدد دور المسنين.

ب- أن كافة مؤسسات المجتمع يمكن أن يكون لها دور فى الوصول بتلك المؤشرات إلى النسب المستهدفة فى ٢٠٣٠ ، فمنها أدوار توعوية أو خدمات صحة إنجابية أو برامج لمحو أمية النساء وغيرها مما يحقق التمكين الإجتماعى للمرأة.

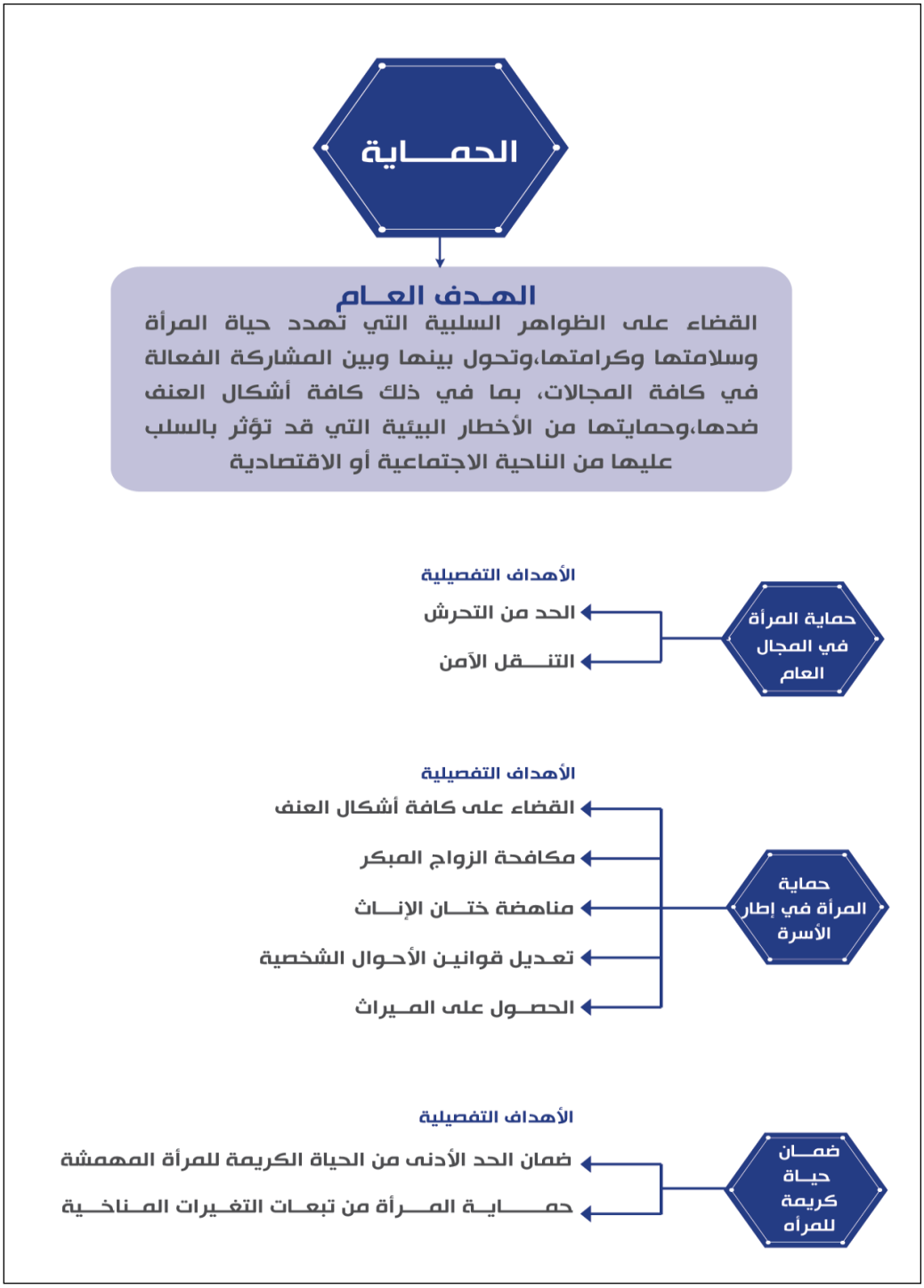

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

جدول (٤)
مؤشرات قياس الأثر لمحور الحماية

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف تحقيقه فى ٢٠٣٠
نسبة الإناث(٢٠-٢٩) اللاتي تزوجن قبل سن 18سنة	٢٠١٤	%١٨	%١
نسبة الإناث المتزوجات/سبق لهن الزواج٢٠-٢٩ اللاتي انجبن قبل العشرين	٢٠١٤	%٢٤	صفر%
نسبة الإناث اللاتي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة	٢٠١٥	%١٣	صفر%
نسبة السيدات (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن	٢٠١٤	%٩٢	%٥٥
نسبة الفتيات أقل من 19 سنة المتوقع ختانهن	٢٠١٤	%٥٦	%١٠
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج	٢٠١٤	% ٢٥, ٢	صفر%
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي	٢٠١٤	%١٨ ,٨	صفر%
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج	٢٠١٤	% ٤,١	صفر%

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

ويلاحظ من مؤشرات قياس الأثر السابقة ما يلى:-

أ- أن حماية المرأة تتطلب تقليل نسبة الإناث اللاتى يتزوجن قبل سن ١٨ سنة ، وكذلك تقليل عدد النساء اللاتى يتعرضن للختان، وكذلك تقليل نسبة النساء اللاتى يتعرضن للتحرش والعنف الجسدى والنفسى والجنسى والوصول بهذه الظواهر إلى نسبة صفر % أى القضاء على تلك الظواهر التى تهدد حماية المرأة.

ب- أن كافة مؤسسات المجتمع يمكن أن يكون لها دور فى الوصول بتلك المؤشرات إلى النسب المستهدفة فى ٢٠٣٠ ، ومنها أدوار توعوية أو خدمات صحية وإرشاد أسرى أو برامج تأهيل للمقبلين على الزواج وغيرها مما يحقق الحماية للمرأة.

ومن كل ما سبق يمكن استنتاج أن نجاح تلك الاستراتيجية فى تحقيق أهدافها يعتمد على مشاركة كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية، ولما كانت الجامعة أحد المؤسسات الفاعلة فى المجتمع، والتى يمكن من خلال طبيعة أدوارها أن تقوم بأدوار متعددة فى هذا الشأن لذا فإنه بإمكانها لعب دور بارز فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

خامساً : الجامعة وتمكين المرأة المصرية

لعبت الجامعات المصرية منذ نشأتها وعلى مر العصور دوراً بارزاً فى تمكين المرأة، وقد تزامن ذلك مع نشاط الحركة النسائية فى مصر ومطالبتها بتعليم المرأة لتمكينها من لعب الأدوار المتوقعة منها فى تحقيق رفعة مجتمعها.

فقد نشطت الحركة النسائية في الربع الأول من القرن العشرين نتيجة لجهود بعض رائدات العمل النسائى مثل ملك حفنى ناصف التى لقبت بباحثة البادية وكانت أول خطيبة جمعت النساء وخطبت فيهن لتوعيتهن وحثهن على المطالبة بحقوقهن وكانت تنادى بفتح آفاق العلم أمام الفتاة وهى نفس المبادىء التى نادى بها قاسم أمين من قبل، وكذلك المجاهدة صفية زغلول زوجة الزعيم سعد زغلول التى قامت بدور كبير فى نشر الوعى بين أبناء الشعب وبين النساء خاصة بقضية استقلال الوطن، وكان بيتها" بيت الأمة"معقلاً من معاقل الوطنية وسميت "أم المصريين" لمواقفها الوطنية الرائعة، وكذلك نبوية موسى التى نادت بضرورة اتاحة الفرصة للفتيات لتلقى العلم والمعرفة، ولعل من أبرز رائدات العمل النسائى هدى شعراوي التى تزعمت النهضة النسائية وكانت تنادي بتعليم المرأة وإتاحة الفرصة لها لكي تعمل وتؤدي واجبها نحو الوطن، وأسست فى عام ١٩٢٣ شعراوي الاتحاد النسائى المصري وأصبحت أول رئيسة له، وكان من أهم مطالب الاتحاد النسائي منذ نشأته مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والمدنية لتستطيع أن تسهم بمواهبها الخاصة في التشريع، وإصلاح الأحوال الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية.

(سامية حسن الساعاتى، ٢٠٠٦ : ٦٠-٦٢)

كما قادت هدى شعراوى النساء المصريات المشاركات في افتتاح البرلمان عام ١٩٢٤ وقدمت قائمة بالمطالب القومية والنسوية، ومثلت مصر في المؤتمرات النسائية في كل من باريس وبرلين وجنيف وبروكسل وغيرها من وقالت إنها تدعو إلى السلام ونزع السلاح، واصلت هدى شعراوي قيادة الاتحاد النسوي المصري حتى وفاتها.(ميسون البياتى،٢٠١٧)

وعندما فُتحت أبواب الجامعة أمام المرأة المصرية – للمرة الأولى كانت هذه بمثابة نقطة التحول البارزة في حركة تحرير المرأة، وذلك حينما شقت سهير القلماوي ورفيقاتها مع قرب نهاية العشرينات من القرن الماضي الطريق نحو الإلتحاق بالجامعة، وتعد كلية الآداب التي تأسست في (١٩١١) بمثابة النواة الأولى للجامعة وهى ذات الكلية التي احتضن عميدها "طه حسين" أول مجموعة من النساء إلتحقن بالجامعة المصرية وكن خمس فقط؛ سهير القلماوي، نعيمة الأيوبي، فاطمة سالم، فاطمة فهمي، زهيرة عبد العزيز للحصول على الشهادة الجامعية في (١٩٢٨) ذلك التاريخ الذي يصفه الدكتور "لويس عوض" في كتابه "الجامعة والمجتمع الجديد" بكونه التاريخ الرسمي لنهاية عصر الحريم، حيث تغيرت نظرة المجتمع للمرأة تغيرًا جذريًا . (نفيسة الدسوقى، ٢٠١٩)

كما شهدت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية توسعاً في الاتجاه التعليمي لصالح المرأة، وإتاحة الفرصة للإناث للإبتعاث والدراسة بالخارج، حيث أرسلت دفعات قليلة في بعثات دراسية إلى الخارج، وعدن يحملن أرقى الشهادات في تخصصات شتى ،وأصبحن من قادة الرأي في أماكن عملهن، وقد كان لنجاح الرعيل الأول من الجامعيات اللائي تخرجن في مصر، والمبعوثات اللائي أتممن دراستهن في الخارج، أكبر الأثر في تشجيع الفتيات على الإقبال على التعليم العالي، اقتداء بهن، كما حفز هذا النجاح في الوقت نفسه اهتمام المسئولين، وشجعهم على السير بخطى أكثر سرعة، في مزيد من التوسع في تعليم الفتاة في جميع المراحل، وإتاحة الفرصة لها لتخوض غمار الحياة الاجتماعية والعمل في مختلف المجالات . (سامية حسن الساعاتى، ٢٠٠٦: ٦٣-٦٤)

وهكذا استمرت الجامعة على مر التاريخ فى لعب دوراً حيوياً لصالح المرأة فى المجتمع، والذى كان ولم يزل له أكبر الأثر فى توسيع فرص تمكينها، على أننا عند الحديث عن دور الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية، لا ينبغى أن ينصرف الذهن إلى وظيفة التدريس فقط، وأثر التعليم الجامعى على تحقيق التمكين للفتيات المتعلمات تعليماً جامعياً،

فهذا يعد أحد الأدوار، بينما يتسع هذا الدور من خلال ما تقوم به الجامعة فى إطار وظيفتها البحثية وكذلك وظيفتها فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة من أنشطة وفعاليات تستهدف تحقيق تمكين المرأة.

سادساً: الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية

انطلاقاً من أهمية الجامعة كأحد المؤسسات الفاعلة فى المجتمع، كونها من أهم المؤسسات التى يمكن أن يركن إليها المجتمع بشكل كبير لتنميته وتحقيق نهضته، فإنها تستطيع- بل والمتوقع منها- القيام بالعديد من الأدوار فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، وذلك فى إطار وظائفها المتعارف عليها وهى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

فمن خلال التدريس تستطيع الجامعة لعب دوراً بارزاً فى تنمية قدرات ومكنات الفتيات الجامعيات ليصبح التعليم وسيلة لتمكينهن، واتباع ممارسات تعليمية مناهضة للتمييز ضد المرأة، ومن خلال البحث العلمى تستطيع الجامعة إلقاء الضوء ولفت الانتباه لقضايا المرأة وفجوة النوع الاجتماعى التى يتميز بها سوق العمل المصرى واقتراح السبل المناسبة لتقليص تلك الفجوة والتغلب علي كل ما من شأنه التمييز ضد المرأة، كما أنها تستطيع القيام بعدة أدوار هامة فى مجال وظيفتها فى خدمة المجتمع، مثل اطلاق المبادرات الهادفة للتوعية المجتمعية بقضايا المرأة، وتنظيم برامج خدمية للنساء غير المتعلمات لتدريبهن وتأهيلهن للحصول على فرص عمل مناسبة، كما يمكن أن تقوم الجامعة بدور هام فى محو أمية النساء الأميات فى المناطق المحرومة والمهمشة، مما يساعدهن فى الحصول على فرص عمل، وكذلك التوسع فى تقديم خدمات التوعية الصحية والأسرية والتدريب على مهارات ريادة الأعمال وتسويق المنتجات وسواها.

ويستهدف الجانب الميدانى من الدراسة الحالية إستقراء الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ، من خلال اقتراح جملة من الأدوار الموجهة إلى تحقيق أهداف كل محور من محاور عمل الاستراتيجية وهى (التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة- التمكين الاقتصادى - التمكين الاجتماعى - الحماية) وعرضها على مجموعة من الخبراء التربويين لاستطلاع آرائهم فى مدى إسهام كل

من الأدوار المقترحة فى تحقيق التمكين المستهدف بكل محور من محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

الجانب الميدانى للدراسة

١- أهداف الجانب الميدانى للدراسة

يسعى الجانب الميدانى من الدراسة الحالية إلى توصيف الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ، ففى ضوء أهداف الاستراتيجية، وكذلك فى ضوء وظائف الجامعة المتعارف عليها (التدريس- البحث العلمى- خدمة المجتمع) تم وضع مجموعة من الأدوار المقترحة التى يمكن أن تقوم بها الجامعة للمساهمة فى تحقيق أهداف تلك الاستراتيجية، والتعرف على آراء الخبراء التربويين حول الدرجة التى يمكن أن يسهم بها كل دور من تلك الأدوار فى تحقيق التمكين المستهدف فى كل محور من محاور الاستراتيجية.

٢- أدوات الدراسة

تم وضع قائمة الأدوار المقترحة فى شكل استبانة مكونة من أربعة محاور هى ذاتها محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ، حيث تم توصيف الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الجامعة لتحقيق أهداف الاستراتيجية فى كل محور من المحاور التالية:

المحور الأول: التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة.

المحور الثانى: التمكين الاقتصادى .

المحور الثالث: التمكين الاجتماعى.

المحور الرابع: الحماية.

وقد تم وضع هذه الأدوار فى شكل عبارات خاصة بكل محور حيث تضمن المحور الأول (١٠) عبارات ، والمحور الثانى (١١) عبارة، بينما تضمن المحور الثالث(٩) عبارات، وكذلك المحور الرابع (٩) عبارات.

كما تم إنهاء كل محور بعبارة (أدوار أخرى ترون إضافتها) لإعطاء الفرصة لطرح مزيد من الأدوار التى يمكن أن تقوم بها الجامعة لتحقيق أهداف الاستراتيجية والتى لم يرد ذكرها فى القائمة المقترحة.

٣- حساب الصدق والثبات للاستبانة

تم حساب صدق وثبات الإستبانة الت تضمنت مجموعة الأدوار المقترحة وذلك للتأكد من صلاحيتها للتطبيق من خلال ما يلى:-

أ- صدق الاتساق الداخلى للاستبانة:

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلى للاستبانة عن طريق حساب:-

- معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات الاستبانة ودرجة البعد الذي تنتمي إليه.
- معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
- معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

بداية يوضح الجدول الآتي معاملات الإرتباط بين درجة كل مفردة من مفردات الاستبانة ودرجة البعد الذي تنتمى إليه والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (٥)

معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات استبانة ودرجة البعد الذى تنتمى إليه والدرجة الكلية للاستبانة

المفردة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	المفردة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	المفردة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
١	0.583**	0.507**	١٤	0.561**	0.508**	٢٧	0.576**	0.531**
٢	0.565**	0.512**	١٥	0.615**	0.584**	٢٨	0.585**	0.516**
٣	0.550**	0.513**	١٦	0.580**	0.538**	٢٩	0.657**	0.586**
٤	0.625**	0.586**	١٧	0.585**	0.514**	٣٠	0.579**	0.505**
٥	0.614**	0.530**	١٨	0.613**	0.559**	٣١	0.585**	0.519**
٦	0.621**	0.589**	١٩	0.622**	0.571**	٣٢	0.574**	0.502**
٧	0.577**	0.513**	٢٠	0.599**	0.534**	٣٣	0.555**	0.509**
٨	0.630**	0.503**	٢١	0.583**	0.517**	٣٤	0.640**	0.554**
٩	0.581**	0.535**	٢٢	0.641**	0.538**	٣٥	0.647**	0.598**
١٠	0.598**	0.517**	٢٣	0.586**	0.522**	٣٦	0.618**	0.552**
١١	0.583**	0.556**	٢٤	0.589**	0.516**	٣٧	0.575**	0.504**
١٢	0.602**	0.599**	٢٥	0.628**	0.596**	٣٨	0.619**	0.550**
١٣	0.613**	0.571**	٢٦	0.579**	0.512**	٣٩	0.599**	0.561**

ومن خلال حساب معاملات الارتباط بين مفردات الاستبانة والبعد الذى تنتمى إليه والدرجة الكلية للإستبانة يتضح أنها تتمتع بالاتساق الداخلى، ومن ثم يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

كما يوضح الجدول الآتي معاملات الإرتباط بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية

جدول (٦)

معاملات الارتباط بين أبعاد استبانة الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ والدرجة الكلية للاستبانة

م	البعد	معامل الارتباط
١	التمكين السياسى للمرأة.	0.727**
٢	التمكين الاقتصادى للمرأة.	0.735**
٣	التمكين الإجتماعى للمرأة.	0.701**
٤	حماية المرأة.	0.709**

ويتضح من معاملات الارتباط الواردة بالجدول السابق أن الاستبانة تتمتع بالاتساق الداخلى؛ مما يُشير إلى إمكانية استخدامها في الدراسة الحالية، والوثوق بالنتائج التي ستسفر عنها الدراسة.

ب- ثبات الاستبانة:-

تم حساب ثبات الاستبانة عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ "Cronbach's alpha" حيث قامت الباحثة بحساب قيم معاملات الثبات لكل مفردة ومعامل الثبات للاستبانة والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٧)

قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل مفردة ومعامل الثبات للاستبانة ككل

المفردة	معامل ثبات ألفا	المفردة	معامل ثبات ألفا	المفردة	معامل ثبات ألفا	المفردة	معامل ثبات ألفا
١	٠.٧٨٠	١١	٠.٧٨٥	٢١	٠.٧٩١	٣١	٠.٧٧٤
٢	٠.٧٩١	١٢	٠.٧٨٨	٢٢	٠.٧٨٥	٣٢	٠.٧٧٢
٣	٠.٧٨٤	١٣	٠.٧٧٩	٢٣	٠.٧٩٠	٣٣	٠.٧٨٠
٤	٠.٧٨٦	١٤	٠.٧٧٥	٢٤	٠.٧٧٥	٣٤	٠.٧٨٢
٥	٠.٧٨٥	١٥	٠.٧٨٤	٢٥	٠.٧٨٢	٣٥	٠.٧٨١
٦	٠.٧٦٢	١٦	٠.٧٧٢	٢٦	٠.٧٧١	٣٦	٠.٧٨٠
٧	٠.٧٨٥	١٧	٠.٧٦٧	٢٧	٠.٧٨٥	٣٧	٠.٧٩١
٨	٠.٧٧٥	١٨	٠.٧٩٢	٢٨	٠.٧٨٩	٣٨	٠.٧٨٨
٩	٠.٧٨٦	١٩	٠.٧٨١	٢٩	٠.٧٧٩	٣٩	٠.٧٧٩
١٠	٠.٧٧١	٢٠	٠.٧٧٥	٣٠	٠.٧٩١		
معامل ثبات الاستبانة ككل						٠.٧٩٢	

وإذا كان معامل الثبات بطريقة ألفا لكل مفردة من مفردات الاستبانة أقل من قيمة ألفا لمجموع أسئلة الاختبار ككل أسفل الجدول، فهذا يعني أن السؤال هام وغيابه عن الاستبانة يؤثر سلباً عليها، وأما إذا كان معامل ثبات ألفا لكل سؤال أكبر من أو يساوي قيمة ألفا للاختبار ككل أسفل الجدول، فهذا يعني أن وجود السؤال يقلل أو يُضعف من ثبات الاختبار. (أحمد غنيم ونصر صبري،٢٠٠٠: ١٨٨)

ويتضح من الجدول السابق أن مفردات استبانة الدور المتوقع من الجامعة فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ يقل معامل ثباتها عن قيمة معامل ثبات الاستبانة ككل وهي (٠.٧٩٢).

٢- **تطبيق الأداة**

تم تطبيق الإستبانة خلال شهر فبراير ٢٠٢٠على مجموعة من الخبراء التربويين وعددهم ٣٢ من أساتذة التربية، وذلك بكليات التربية بكل من (جامعة الأسكندرية- جامعة دمنهور- جامعة الزقازيق- جامعة طنطا- جامعة المنصورة- جامعة سوهاج- جامعة أسيوط- جامعة الفيوم- جامعة دمياط- جامعة جنوب الوادى- جامعة بنها- جامعة عين شمس- جامعة الأزهر) وذلك للتعرف على آرائهم حول مدى مساهمة كل دور من الأدوار المقترحة فى تحقيق التمكين المستهدف فى كل محور من المحاور السابق ذكرها.

٣- **التحليل الإحصائى وتفسير النتائج**

بعد عرض قائمة الأدوار المقترحة على مجموعة من الخبراء التربويين والحصول على استجاباتهم حول مدى مساهمة كل دور من الأدوار الواردة بتلك القائمة فى تحقيق التمكين المستهدف تم إجراء التحليلات الإحصائية للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:-

١- التكرارات والنسب المئوية للإستجابات المختلفة على كل عبارة من عبارات المحاور الواردة بقائمة الأدوار المقترحة.

٢- المتوسطات الحسابية ونسب الإتفاق بين آراء الخبراء التربويين على كل عبارة من عبارات المحاور المختلفة بقائمة الأدوار المقترحة.

وفيما يلى عرضاً لنتائج التحليل الإحصائى لاستجابات الخبراء التربويين على عبارات كل محور من محاور قائمة الأدوار المقترحة.

المحور الأول: التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

باستخدام الأساليب الاحصائية سابقة الذكر تم تحليل استجابات الخبراء التربويين فيما يتعلق بعبارات المحور الأول.

وفيما يلى جدولاً يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على كل عبارة من عبارات هذا المحور.

جدول (٨)
التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الأول (التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	التكرارات والنسب المئوية للاستجابات					
		كبيرة		متوسطة		قليلة	
		ك	%	ك	%	ك	%
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين السياسى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢٨	%٨٧,٥	٤	% ١٢,٥	صفر	%٠
١	تعريف الطالبات بحقوقهن السياسية وكيفية ممارستها من خلال عقد ندوات للتوعية السياسية.						
٢	زيادة فرص الطالبات فى الترشح فى الانتخابات الطلابية لتعزيز ثقتهن فى قدراتهن السياسية .	٢٥	% ٧٨,١٣	٦	% ١٨,٧٥	١	% ٣,١٢
٣	ادماج الطالبات فى ممارسة الأنشطة الجامعية لتعويدهن على تحمل المسئولية.	٢٨	% ٨٧,٥	٣	% ٩,٣٨	١	% ٣,١٢
٤	نشر ثقافة تقدير دورالمرأة كشريك أساسي في المجتمع من خلال موضوعات بعض المقررات الدراسية.	١٩	% ٥٩,٣٧	١٠	% ٣١,٢٥	٣	% ٩,٣٨
٥	تقديم نماذج من تاريخ المجتمع المصرى للدور السياسى الذى لعبته المرأة فى النضال الوطنى.	٢٦	% ٨١,٢٥	٤	% ١٢,٥	٢	% ٦,٢٥
٦	توفير مناخ جامعى يناهض التمييز بين الجنسين بما يقضى على فجوة النوع الاجتماعى.	٢٣	% ٧١,٨٨	٨	% ٢٥	١	% ٣,١٢
٧	تدريب الطالبات على كيفية ممارسة حقوقهن السياسية.	٢٤	% ٧٥	٦	% ١٨,٧٥	٢	% ٦,٢٥
٨	تفعيل فكر إعداد القادة على مستوى كل جامعة.	٢٣	% ٧١,٨٨	٨	% ٢٥	١	% ٣,١٢
٩	تبنى سياسات تهدف إلى تغيير ثقافة المجتمع نحوعمل المرأة .	٢١	٦٥,٦٣ %	٩	% ٢٨,١٢	٢	% ٦,٢٥
١٠	توسيع فرص تولى السيدات للمناصب الادارية فى المؤسسات الجامعية.	١٩	% ٥٩,٣٧	١٠	% ٣١,٢٥	٣	% ٩,٣٨

بالنظر إلى جدول (٨) يتضح ما يلى:-

١- أن أعلى تكرارات كانت لصالح استجابة (يسهم بدرجة كبيرة) فى جميع عبارات المحور الأول، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار المقترحة هى أدوار مهمة من وجهة نظر الخبراء التربويين من حيث درجة إسهامها فى تحقيق التمكين السياسى للمرأة، لذا يجب على الجامعة أن تولى الاهتمام لهذه الأدوار وتضع الإجراءات اللازمة لتنفيذها حال قيامها بدورها المتوقع فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

٢- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة كبيرة) جاءت العبارتان رقمى (١ ، ٣) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارتين رقم (٤ ، ١٠) الأقل تكراراً .

٣- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة متوسطة) جاءت العبارتان رقمى (٤، ١٠) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (٣) الأقل تكراراً .

٤- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة قليلة) جاءت العبارتان رقمى (٤ ، ١٠) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (١) الأقل تكراراً.

ونستطيع تفسير ذلك بأن الدور التعليمى للجامعة هو الدور الذى دائما ما يشغل الإهتمام على الرغم من أهمية الأدوار الأخرى، وقد تم الإشارة فى الإطار النظرى لهذه الدراسة إلى أن الجامعة حال قيامها بدورها فى تحقيق أهداف الاستراتيجية، فلن يكون هذا الدور مقصوراً على الدور التعليمى فقط، ولكن هناك دور بحثي للجامعة وكذلك دور فى خدمة المجتمع، لذا فعند التفكير فى دور الجامعة فى تحقيق اهداف تلك الاستراتيجية فينبغى أن نولى الاهتمام لجميع هذه الأدوار.

ويوضح الشكل التالى النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الأول

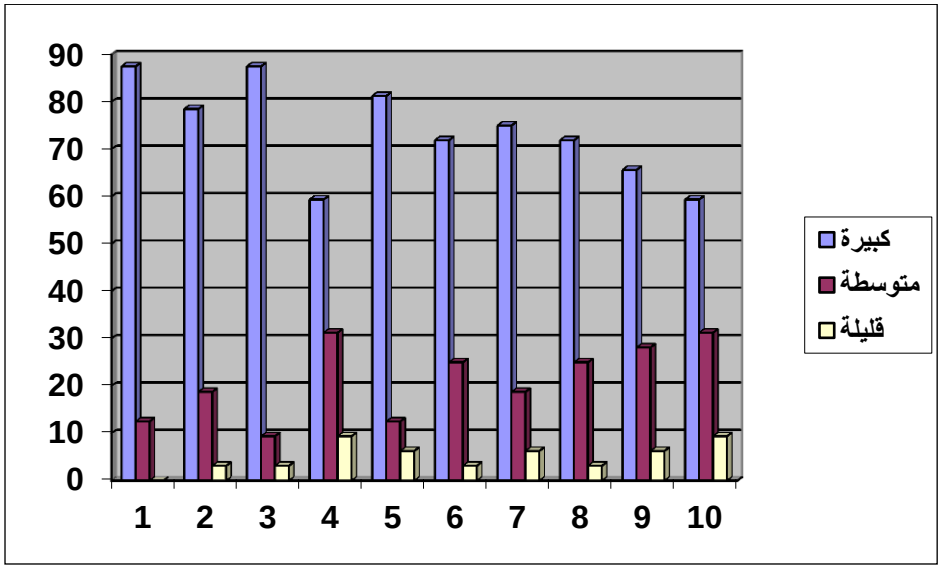

شكل (٥) النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الأول (التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أعلى النسب المئوية جاءت على استجابة (بدرجة كبيرة) كما أن أقل النسب المئوية جاءت على استجابة(بدرجة قليلة) وذلك فى جميع عبارات المحور الأول. ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار الواردة بالمحور الأول هى أدوار مهمة وتسهم بشكل كبير فى تحقيق التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، وهو أحد محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. ولما كانت تلك الأدوار مهمة من وجهة نظر الخبراء التربويين، لذا فيمكن للجامعة أن تضع الإجراءات التى تساعد على تنفيذها.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور والجدول التالى يوضح نتائج حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور الأول.

جدول (٩)
المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لعبارات المحور الأول
(التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	المتوسطات الحسابية	نسب الاتفاق
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين السياسى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢,٨٧	٩٥,٦ %
١	تعريف الطالبات بحقوقهن السياسية وكيفية ممارستها من خلال عقد ندوات للتوعية السياسية.		
٢	زيادة فرص الطالبات فى الترشح فى الانتخابات الطلابية لتعزيز ثقتهن فى قدراتهن السياسية .	٢,٧٥	٩١,٦ %
٣	ادماج الطالبات فى ممارسة الأنشطة الجامعية لتعويدهن على تحمل المسئولية.	٢,٨٤	٩٤,٦ %
٤	نشر ثقافة تقدير دورالمرأة كشريك أساسي في المجتمع من خلال موضوعات بعض المقررات الدراسية.	٢,٥	٨٣,٣ %
٥	تقديم نماذج من تاريخ المجتمع المصرى للدور السياسى الذى لعبته المرأة فى النضال الوطنى.	٢,٧٥	٩١,٦ %
٦	توفير مناخ جامعى يناهض التمييز بين الجنسين بما يقضى على فجوة النوع الاجتماعى.	٢,٦٨	٨٩.٣ %
٧	تدريب الطالبات على كيفية ممارسة حقوقهن السياسية.	٢,٦٨	٨٩.٣ %
٨	تفعيل فكر إعداد القادة على مستوى كل جامعة.	٢,٦٨	٨٩.٣ %
٩	تبنى سياسات تهدف إلى تغيير ثقافة المجتمع نحوعمل المرأة .	٢,٥٩	٨٦,٣ %
١٠	توسيع فرص تولى السيدات للمناصب الادارية فى المؤسسات الجامعية.	٢,٥	٨٣,٣ %

بالنظر إلى جدول(٩) يلاحظ ما يلى:-

١- جميع المتوسطات الحسابية عالية، وكذلك جميع نسب الإتفاق أكبر من ٨٠% وهى نسبة عالية أيضاً، ويمكن تفسير ذلك بأنه لا يوجد اختلاف ملحوظ بين آراء الخبراء التربويين حول مدى إسهام الأدوار المقترحة فى تحقيق التمكين السياسى

للمرأة، مما يدل على أهمية تلك الأدوار وضرورة أن تهتم بها الجامعة عند قيامها بدورها المتوقع فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

٢- أن أكبر المتوسطات الحسابية وبالتالى أكبر نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت على العبارة رقم(١) الخاصة بتعريف الطالبات بحقوقهن السياسية وكيفية ممارستها من خلال عقد ندوات للتوعية السياسية، وذلك يدل على أن هذا الدور يعد من أهم الأدوار التى يمكن أن تسهم فى تحقيق التمكين السياسى، وذلك فى إطار الدور التوعوى للجامعات.

٣- أن أقل المتوسطات الحسابية وبالتالى أقل نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت فى العبارة رقم (٤) الخاصة بنشر ثقافة تقدير دورالمرأة كشريك أساسي في المجتمع من خلال موضوعات بعض المقررات الدراسية، وكذلك العبارة رقم (١٠) الخاصة بتوسيع فرص تولى السيدات للمناصب الإدارية فى المؤسسات الجامعية، ولكن على الرغم من ذلك فهى نسبة اتفاق عالية (٨٣,٣ %) وذلك مما يدل على أهمية هذه الأدوار أيضاً فى تحقيق التمكين السياسى للمرأة.

ومما سبق نستنتج أن جميع الأدوار الواردة بالمحور الأول قد لاقت اتفاقاً بين الخبراء التربويين على مساهمتها بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، وعليه يجب وضع مجموعة من الإجراءات التى تساعد الجامعة على القيام بكل من هذه الأدوار لتحقيق التمكين السياسى كأحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

المحور الثانى: التمكين الاقتصادى للمرأة

باستخدام الأساليب الاحصائية سابقة الذكر تم تحليل استجابات الخبراء التربويين فيما يتعلق بعبارات المحور الثانى .

وفيما يلى جدولاً يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على كل عبارة من عبارات هذا المحور.

جدول (١٠)
التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على عبارات المحورالثانى (التمكين الاقتصادى للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	التكرارات والنسب المئوية للاستجابات					
		كبيرة		متوسطة		قليلة	
		ك	%	ك	%	ك	%
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢٢	% ٦٨,٧٥	٧	% ٢١,٨٧	٣	% ٩,٣٨
١	ترسيخ الوعى بأهمية المشروعات الاستثمارية فى تحقيق نهضة المجتمع.	٢٥	% ٧٨,١٣	٥	% ١٥,٦٢	٢	% ٦,٢٥
٢	نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين الطالبات .	٢٤	% ٧٥	٦	% ١٨,٧٥	٢	% ٦,٢٥
٣	ترسيخ فكر الإدخار بين الطالبات.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٤	% ١٢,٥	١	% ٣,١٢
٤	إكساب الخريجات الكفايات اللازمة لممارسة الأعمال التى يتطلبها سوق العمل.	٢٥	% ٧٨,١٣	٦	% ١٨,٧٥	١	% ٣,١٢
٥	تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الطلاب.	٢١	% ٦٥,٦٣	١٠	% ٣١,٢٥	١	% ٣,١٢
٦	إجراء دراسات حول أهمية المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة.	٢٥	% ٧٨,١٣	٥	% ١٥,٦٢	٢	% ٦,٢٥
٧	الاعتماد على معيار الكفاءة وليس النوع كأساس للمفاضلة بين الخريجين فى شغل الوظائف المختلفة بالجامعة.	٢٤	% ٧٥	٦	% ١٨,٧٥	٢	% ٦,٢٥
٨	تدريب النساء فى المجتمع المحلى للجامعة على مهارات توظيف مواقع التواصل الاجتماعى فى تسويق المنتجات.	١٩	% ٥٩,٣٨	٧	% ٢١,٨٧	٦	% ١٨,٧٥
٩	تعريف للمرأة الريفية بالأساليب العلمية لرفع كفايتها الانتاجية.	١٨	% ٥٦,٢٥	١٠	% ٣١,٢٥	٤	% ١٢,٥
١٠	تأهيل المرأة المعيلة باكسابها مهارات ادارة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.	٢٢	% ٦٨,٧٥	٦	% ١٨,٧٥	٤	% ١٢,٥
١١	تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول حرمان المرأة في بعض المناطق الريفية من الميراث.						

بالنظر إلى جدول (١٠) يتضح ما يلى:-

١- أن أعلى تكرارات كانت لصالح استجابة (يسهم بدرجة كبيرة) فى جميع عبارات المحور الثانى، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار المقترحة هى أدوار مهمة وعند قيام الجامعة بها فإنها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة

٢- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة كبيرة) جاءت العبارة رقم (٤) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارةرقم (١٠) الأقل تكراراً.

٣- بالنسبة لاستجابة(يسهم بدرجة متوسطة) جاءت العبارتان رقمى (٦، ١٠) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (٤) الأقل تكراراً .

٤- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة قليلة) جاءت العبارة رقم (٩) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارات أرقام (٤ ، ٥ ، ٦) الأقل تكراراً.

ونستطيع تفسير ذلك بأنه على الرغم من أهمية دور فى الجامعة فى خدمة المجتمع، ولكن مازال الكثير من الأساتذة يرون أنه دور إضافى وأن الدور التعليمى هو الأهم، فتأهيل المرأة فى المجتمع المحلى للجامعة لا يقل أهمية عن تأهيل الطالبات والجامعة مطالبة بالقيام بهذا وذاك، كما أن إجراء البحوث والدراسات عن أهمية مساهمة المرأة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو دور غاية فى الأهمية ويجب تقوم به الجامعات لأن عند وضع تلك أهداف التنمية المستدامة (سواء العالمية أو الخاصة بمصر) لم تتجاهل دور المرأة وأكدت على دورها كشريك فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى المجتمع.

والشكل التالى يوضح النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور االثانى

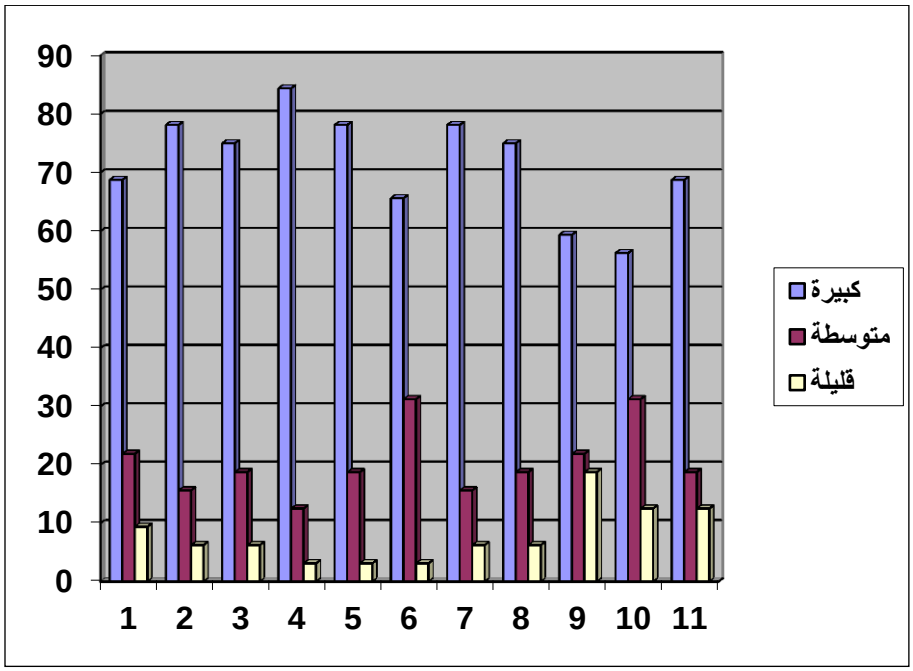

شكل (٦) النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الثانى(التمكين الاقتصادى للمرأة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أعلى النسب المئوية جاءت على استجابة (بدرجة كبيرة) كما أن أقل النسب المئوية جاءت على استجابة(بدرجة قليلة) وذلك فى جميع عبارات المحور الثانى. ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار الواردة بالمحور الثانى هى أدوار مهمة وتسهم بشكل كبير فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة، وهو أحد محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. ولما كانت تلك الأدوار مهمة من وجهة نظر الخبراء التربويين، لذا فيمكن للجامعة أن تضع الإجراءات التى تساعدعلى تنفيذها.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور، والجدول التالى يوضح نتائج حساب المتوسطات الحسابية ونسب الإتفاق لكل عبارة من عبارات المحور الثانى.

جدول(١١)
المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لعبارات المحور الثانى (التمكين الاقصادى للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	المتوسطات الحسابية	نسب الاتفاق
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢,٥٩	٨٦,٣ %
١	ترسيخ الوعى بأهمية المشروعات الاستثمارية فى تحقيق نهضة المجتمع.		
٢	نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين الطالبات .	٢,٧١	٩٠.٣ %
٣	ترسيخ فكر الإدخار بين الطالبات.	٢,٦٨	٨٩.٣ %
٤	إكساب الخريجات الكفايات اللازمة لممارسة الأعمال التى يتطلبها سوق العمل.	٢,٨١	٩٣,٦ %
٥	تنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الطلاب.	٢,٧٥	٩١,٦ %
٦	إجراء دراسات حول أهمية المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة.	٢,٦٢	٨٧,٣ %
٧	الاعتماد على معيار الكفاءة وليس النوع كأساس للمفاضلة بين الخريجين فى شغل الوظائف المختلفة بالجامعة.	٢.٧١	٩٠,٣ %
٨	تدريب النساء فى المجتمع المحلى للجامعة على مهارات توظيف مواقع التواصل الاجتماعى فى تسويق المنتجات.	٢,٦٨	٨٩.٣ %
٩	تعريف للمرأة الريفية بالأساليب العلمية لرفع كفايتها الانتاجية.	٢,٤٠	٨٠ %
١٠	تأهيل المرأة المعيلة باكسابها مهارات ادارة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.	٢,٤٣	٨١%
١١	تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول حرمان المرأة في بعض المناطق الريفية من الميراث.	٢,٥٦	٨٥.٣ %

بالنظر إلى جدول(١١) يلاحظ ما يلى:-

١- جميع المتوسطات الحسابية عالية، وكذلك جميع نسب الاتفاق ٨٠% فما فوقها، وهى نسبة عالية، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك اتفاق ملحوظ بين آراء الخبراء التربويين حول مدى إسهام الأدوار المقترحة فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة، مما يدل على أهمية تلك الأدوار وضرورة أن تضع الجامعة الاجراءات الكفيلة بتنفيذها.

٢- أن أكبر المتوسطات الحسابية وبالتالى أكبر نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت على العبارة رقم(٤) الخاصة إكساب الخريجات الكفايات اللازمة لممارسة الأعمال التى يتطلبها سوق العمل، وذلك يدل على أن هذا الدور يعد من أهم الأدوار التى يمكن أن تسهم فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة ، وذلك فى إطار الدور التعليمى للجامعة.

٣- أن أقل المتوسطات الحسابية وبالتالى أقل نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت فى العبارة رقم (٩) الخاصة بتعريف المرأة الريفية بالأساليب العلمية لرفع كفايتها الإنتاجية، ولكن على الرغم من ذلك فهى نسبة اتفاق عالية (٨٠ %) وذلك مما يدل على أهمية هذا الدور أيضاً فى تحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين آراء الخبراء التربويين حول هذا الدور إلى أنه يقع فى إطار دور الجامعة فى خدمة المجتمع ومن ثم فهو غير موجه للطالبات داخل الجامعة ولكن للمرأة فى المجتمع المحلى للجامعة.

ومما سبق نستنتج أن جميع الأدوار الواردة بالمحور الثانى هى أدوار مهمة لتحقيق أهداف التمكين الإقتصادى للمرأة الواردة بالاستراتيجية، ويوجد اتفاق عليها بين الخبراء التربويين من حيث مساهمتها بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين اللإقتصادى للمرأة، كما أنها أدوار تستطيع الجامعة القيام بها فى إطار تنوع وظائفها ما بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية ووظيفة خدمة المجتمع، وعليه يجب وضع مجموعة من الاجراءات التى تساعد الجامعة على القيام بكل من هذه الأدوار لتحقيق التمكينالإقتصادى كأحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

المحور الثالث: التمكين الاجتماعى للمرأة

باستخدام الأساليب الاحصائية سابقة الذكر تم تحليل استجابات الخبراء التربويين فيما يتعلق بعبارات المحور الثانى، وفيما يلى جدولاً يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على كل عبارة من عبارات المحور الثالث.

جدول (١٢)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الثالث (التمكين الاجتماعى للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	التكرارات والنسب المئوية للاستجابات					
		كبيرة		متوسطة		قليلة	
		ك	%	ك	%	ك	%
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢٧	٨٤,٣٨ %	٣	٩,٣٧ %	٢	٦,٢٥ %
١	تبنى سياسات تعليمية تضع الأولوية للكفاءة لتجنب التمييز ضد المرأة.						
٢	إجراء بحوث ودراسات تستهدف التعرف على مشكلات واحتياجات النساء فى القرى والنجوع والمناطق المهمشة.	٢٦	٨١,٢٥ %	٦	١٨,٧٥ %	صفر	٠%
٣	تبنى خطط وبرامج لمحو أمية النساء في المناطق الفقيرة والمحرومة فى إطاروظيفة الجامعة لخدمة مجتمعها المحلى.	٢٧	٨٤,٣٨ %	٤	١٢,٥ %	١	٣,١٢ %
٤	تفعيل الارشاد الأسرى النساء فى المجتمع المحلى للجامعة للحفاظ على كيان الأسرة المصرية.	٢٨	٨٧,٥%	٢	٦,٢٥ %	٢	٦,٢٥ %
٥	التثقيف الصحى للنساء فى المناطق الفقيرة والمهمشة	٢٧	٨٤,٣٨ %	٤	١٢,٥ %	١	٣,١٢ %
٦	تعريف المرأة المعاقة بالفرص المتاحة لتمكينها من التغلب على ظروفها الصعبة.	٢٣	٧١,٨٨ %	٧	٢١,٨٧ %	٢	٦,٢٥ %
٧	توعية النساء بمخاطر الاقتراض غير المدروس للحد من مشكلات النساء الغارمات .	١٨	٥٦,٢٥ %	١١	٣٤,٣٧ %	٣	٩,٣٨ %
٨	توعية المجتمع بأساليب مساندة المسنات ومساعدتهن في تحسين جودة حياتهن.	٢١	٦٥,٦٣ %	٩	٢٨,١٢ %	٢	٦,٢٥ %
٩	نشر ثقافة تستهدف تغيير نظرة المجتمع نحو السجينات لإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة القانونية.	٢٠	٦٢,٥ %	٧	٢١,٨٨ %	٥	١٥,٦٢ %

بالنظر إلى جدول (١٢) يتضح ما يلى:-

١- أن أعلى تكرارات كانت لصالح استجابة (يسهم بدرجة كبيرة) فى جميع عبارات المحور الثالث، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار المقترحة هى أدوار مهمة لتحقيق أهداف التمكين الاجتماعى للمرأة الواردة بالاستراتيجية، وعند قيام الجامعة بها فإنها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة.

٢- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة كبيرة) جاءت العبارة رقم (٤) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارةرقم (٧) الأقل تكراراً.

٣- بالنسبة لاستجابة(يسهم بدرجة متوسطة) جاءت العبارة رقم (٧) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (٤) الأقل تكراراً .

٤- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة قليلة) جاءت العبارة رقم (٩) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (٢) الأقل تكراراً.

ونستطيع تفسير ذلك بأن دور فى الجامعة فى توعية النساء فى المجتمع المحلى للحد من مشكلة النساء الغارمات، وكذلك فى تغيير نظرة المجتمع للسجينات هى أدوار تقع فى إطار دور الجامعة فى خدمة المجتمع، وهى من الأدوار التى لم تلق اهتماماً كافياً على الرغم من أهميتها ومساهمتها بشكل كبير فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة.

والشكل التالى يوضح النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الثالث

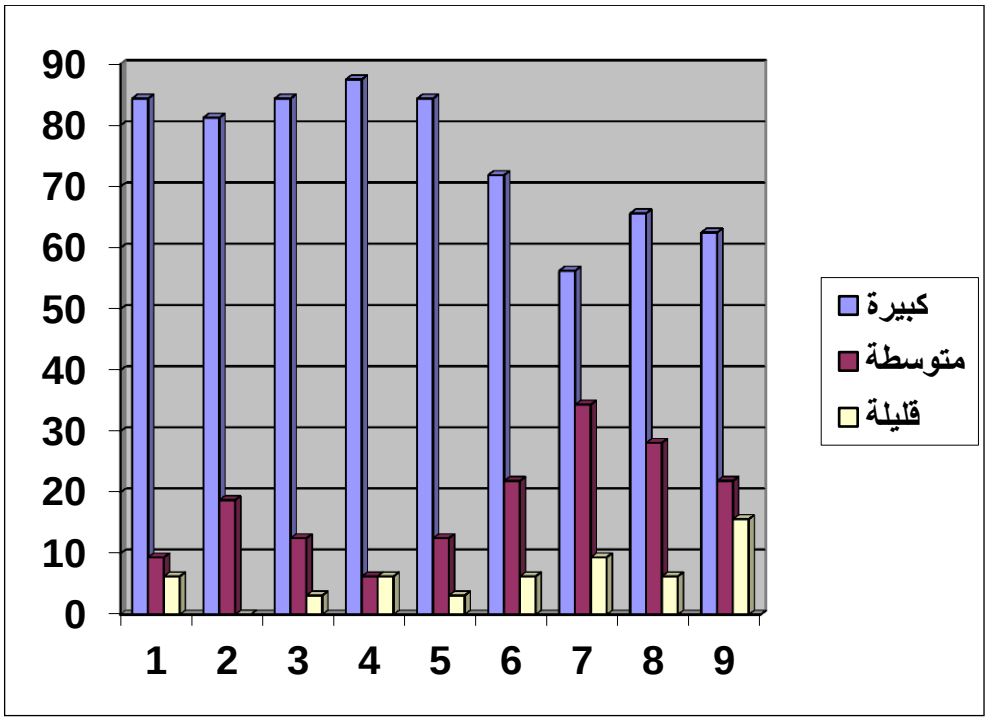

شكل (٧) النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراءالتربويين على عبارات المحورالثالث (التمكين الاجتماعى للمرأة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أعلى النسب المئوية جاءت على استجابة (بدرجة كبيرة) كما أن أقل النسب المئوية جاءت على استجابة(بدرجة قليلة) وذلك فى جميع عبارات المحور الثالث. ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار الواردة بالمحور الثالث يمكن أن تسهم بشكل كبير فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة وذلك من وجهة نظر الخبراء التربويين ، لذا فيجب على لجامعة أن تضع الإجراءات التى تساعد على تنفيذها.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور، والجدول التالى يوضح نتائج حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور الثالث.

جدول(١٣)

المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لعبارات المحور الثالث(التمكين الاجتماعى للمرأة)

م	الأدوار المقترحة	المتوسطات الحسابية	نسب الاتفاق
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢,٧٨	% ٩٢,٦
١	تبنى سياسات تعليمية تضع الأولوية للكفاءة لتجنب التمييز ضد المرأة.		
٢	إجراء بحوث ودراسات تستهدف التعرف على مشكلات واحتياجات النساء فى القرى والنجوع والمناطق المهمشة.	٢,٨١	% ٩٣,٦
٣	تبنى خطط وبرامج لمحو أمية النساء في المناطق الفقيرة والمحرومة فى إطاروظيفة الجامعة لخدمة مجتمعها المحلى.	٢,٨١	% ٩٣,٦
٤	تفعيل الارشاد الأسرى النساء فى المجتمع المحلى للجامعة للحفاظ على كيان الأسرة المصرية.	٢,٨١	% ٩٣,٦
٥	التثقيف الصحى للنساء فى المناطق الفقيرة والمهمشة .	٢,٨١	% ٩٣,٦
٦	تعريف المرأة المعاقة بالفرص المتاحة لتمكينها من التغلب على ظروفها الصعبة.	٢,٦٥	% ٨٨,٣
٧	توعية النساء بمخاطر الاقتراض غير المدروس للحد من مشكلات النساء الغارمات .	٢,٤٦	% ٨٢
٨	توعية المجتمع بأساليب مساندة المسنات ومساعدتهن في تحسين جودة حياتهن.	٢,٥٩	% ٨٦,٣
٩	نشر ثقافة تستهدف تغيير نظرة المجتمع نحو السجينات لإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة القانونية.	٢,٤٦	% ٨٢

بالنظر إلى جدول(١٣) يلاحظ ما يلى:-

١- جميع المتوسطات الحسابية عالية، وكذلك جميع نسب الاتفاق أكبر من ٨٠% ، وهى نسبة عالية، ويمكن تفسير ذلك بأن ثمة اتفاق ملحوظ بين آراء الخبراء التربويين حول أهمية هذه الأدوار ومدى إسهامها -عند قيام الجامعة بها - فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة، مما يشير إلى ضرورة أن تضع الجامعة الإجراءات الكفيلة بتنفيذها.

٢- أن أكبر المتوسطات الحسابية وبالتالى أكبر نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت على كل من العبارة رقم (٢) الخاصة بإجراء بحوث ودراسات تستهدف التعرف على مشكلات واحتياجات النساء فى القرى والنجوع والمناطق المهمشة، مما يدل على أهمية هذا الدور فى إطار الوظيفة البحثية للجامعة، وكذلك العبارة رقم (٣) الخاصة بتبنى خطط وبرامج لمحو أمية النساء في المناطق الفقيرة والمحرومة وأيضاً العبارة رقم (٤) الخاصة بتفعيل الارشاد الأسرى النساء فى المجتمع المحلى للجامعة للحفاظ على كيان الأسرة المصرية، والعبارة رقم (٥) الخاصة بالتثقيف الصحى للنساء فى المناطق الفقيرة والمهمشة، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأدوار ذات أهمية فى تحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة وأن الجامعة تستطيع القيام بها فى إطار دورها فى خدمة مجتمعها المحلى.

٣- أن أقل المتوسطات الحسابية وبالتالى أقل نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت فى كل من العبارة رقم (٧) الخاصة بتوعية النساء بمخاطر الاقتراض غير المدروس للحد من مشكلات النساء الغارمات ، وكذلك العبارة رقم (٩) الخاصة بنشر ثقافة تستهدف تغيير نظرة المجتمع نحو السجينات لإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة القانونية، ولكن على الرغم من ذلك فهى نسب اتفاق عالية (٨٢ %) ويمكن تفسير اختلاف آراء الخبراء التربويين حول هذه الأدوار فى اختلاف وجهات نظرهم حول إمكانية قيام الجامعة بها، أو أنهم قد يرون أن هذه الأدوار ليست ذات أهمية مثل الأدوار التعليمية والبحثية.

ومما سبق نستنتج أن جميع الأدوار الواردة بالمحور الثالث قد لاقت اتفاقاً بين الخبراء التربويين على مساهمتها بدرجة كبيرة فى تحقيق التمكين الإجتماعى للمرأة، وعليه يجب وضع مجموعة من الاجراءات التى تساعد الجامعة على القيام بكل من هذه الأدوار

لتحقيق التمكين الإجتماعى كأحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

المحور الرابع : حماية المرأة

باستخدام الأساليب الاحصائية سابقة الذكر تم تحليل استجابات الخبراء التربويين فيما يتعلق بعبارات المحور الثانى، وفيما يلى جدولاً يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على كل عبارة من عبارات المحور الرابع.

جدول (١٤) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الرابع (حماية المرأة)

م	الأدوار المقترحة	التكرارات والنسب المئوية للاستجابات					
		كبيرة		متوسطة		قليلة	
		ك	%	ك	%	ك	%
	يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق الحماية للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-	٢٨	%٨٧,٥	٢	%٦,٢٥	٢	% ٦,٢٥
١	اتباع ممارسات تعليمية تعلى من شأن التعزيز الايجابى للطالبات.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٢	التوعية ضد ظاهرة التحرش.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٣	ترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة للعنف ضد المرأة.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٤	التصدى بحسم لكل أشكال العنف اللفظى ضد المرأة.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٥	التوعية بتبعات الزواج غير الرسمي على الفتيات.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٦	إجراء دراسات وبحوث عن أسباب زيادة معدلات الطلاق فى المجتمع وسبل مواجهتها.	٢٧	% ٨٤,٣٨	٣	% ٩,٣٧	٢	% ٦,٢٥
٧	تعريف المطلقات بحقوقهن القانونية وسبل الحصول عليها.	٢١	% ٦٥,٦٣	٩	% ٢٨,١٢	٢	% ٦,٢٥
٨	تشجيع أولياء الأمورعلى استمرار بناتهم في التعليم وخاصة فى المناطق العشوائية والمحرومة.	٢٣	% ٧١,٨٧	٧	% ٢١,٨٨	٢	% ٦,٢٥
٩	التوعية بالأضرارالصحية والنفسية لختان الاناث.	٢١	% ٦٥,٦٣	٦	% ١٨,٧٥	٥	% ١٥,٦٢

بالنظر إلى جدول (١٤) يتضح ما يلى:-

١- أن أعلى تكرارات كانت لصالح استجابة (يسهم بدرجة كبيرة) فى جميع عبارات المحور الرابع، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار المقترحة هى أدوار مهمة من حيث درجة إسهامها فى تحقيق الحماية للمرأة، ومن ثم فيجب أن توليها الجامعة اهتماماً عند قيامها بدورها فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

٢- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة كبيرة) جاءت العبارة رقم (١) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارتين رقمى (٧،٩) الأقل تكراراً.

٣- بالنسبة لاستجابة(يسهم بدرجة متوسطة) جاءت العبارة رقم (٧) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارة رقم (١) الأقل تكراراً .

٤- بالنسبة لاستجابة (يسهم بدرجة قليلة) جاءت العبارة رقم (٩) الأعلى تكراراً بينما جاءت العبارات من (١-٨) الأقل تكراراً.

ونستطيع تفسير ذلك بأن دور الجامعة فى تحقيق الحماية للمرأة ما زال دوراً غامضاً إلى حد كبير بالنسبة للجامعيين فهم يرون أن هذه مهمة قطاعات أخرى فى المجتمع وليس الجامعة، ولكن حقيق الأمر أن الجامعة تستطيع أن تلعب دوراً بارزاً فى هذا الشأن من خلال دورها فى خدمة المجتمع عن طريق التوعية والمبادرات المناهضة للتحرش وختان الاناث والتمييز ضد المرأة.

والشكل التالى يوضح النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الرابع

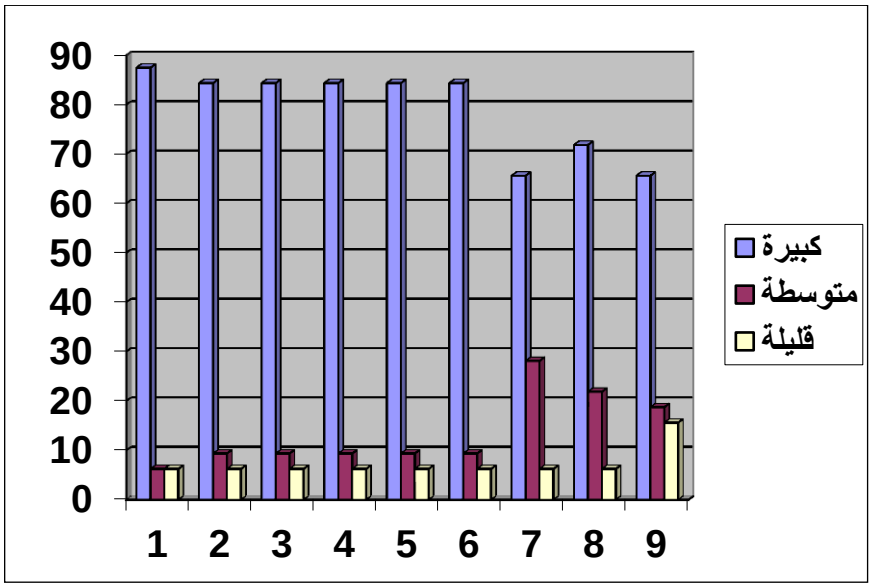

شكل (٨) النسب المئوية لتكرارات استجابات الخبراء التربويين على عبارات المحور الرابع (حماية المرأة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أعلى النسب المئوية جاءت على استجابة (بدرجة كبيرة) كما أن أقل النسب المئوية جاءت على استجابة(بدرجة قليلة) وذلك فى جميع عبارات المحور الرابع، ويمكن تفسير ذلك بأن جميع الأدوار الواردة بالمحور الرابع هى أدوار مهمة من وجهة نظر الخبراء التربويين،وتسهم بشكل كبير فى تحقيق الحماية للمرأة، وهو أحد محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. لذا فيجب على الجامعة أن تضع الإجراءات التى تساعد على تنفيذها.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور، والجدول التالى يوضح نتائج حساب المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لكل عبارة من عبارات المحور الرابع.

جدول(١٥)
المتوسطات الحسابية ونسب الاتفاق لعبارات المحور الرابع (حماية المرأة)

م	الأدوار المقترحة	المتوسطات الحسابية	نسب الاتفاق
يمكن للجامعة أن تسهم فى تحقيق الحماية للمرأة من خلال الأدوار المقترحة التالية :-			
١	اتباع ممارسات تعليمية تعلى من شأن التعزيز الايجابى للطالبات.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٢	التوعية ضد ظاهرة التحرش.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٣	ترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة للعنف ضد المرأة.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٤	التصدى بحسم لكل أشكال العنف اللفظى ضد المرأة.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٥	التوعية بتبعات الزواج غير الرسمي على الفتيات.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٦	إجراء دراسات وبحوث عن أسباب زيادة معدلات الطلاق فى المجتمع وسبل مواجهتها.	٢,٧٨	% ٩٢,٦
٧	تعريف المطلقات بحقوقهن القانونية وسبل الحصول عليها.	٢,٥٩	% ٨٦,٣
٨	تشجيع أولياء الأمورعلى استمرار بناتهم في التعليم وخاصة فى المناطق العشوائية والمحرومة.	٢,٦٥	% ٨٨.٣
٩	التوعية بالأضرارالصحية والنفسية لختان الاناث.	٢,٥	% ٨٣,٣

بالنظر إلى جدول(١٥) يلاحظ ما يلى:-

١- جميع المتوسطات الحسابية عالية، وكذلك جميع نسب الاتفاق أكبر من ٨٠% ، وهى نسبة عالية، ويمكن تفسير ذلك بأنه يدل على وجود اتفاق بين آراء الخبراء التربويين حول أهمية هذه الأدوار ومدى إسهامها -عند قيام الجامعة بها - فى تحقيق الحماية للمرأة، مما يشير إلى ضرورة أن تضع الجامعة الإجراءات الكفيلة بتنفيذها.

٢- أن أكبر المتوسطات الحسابية وبالتالى أكبر نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت على كل من العبارات (من١إلى ٦) مما يدل على أهمية هذه الأدوار فى تحقيق الحماية للمرأة ومن ثم أهمية قيام الجامعة بوضع إجراءات تساعدها على تنفيذ تلك الدوار للمساعدة فى تحقيق أهداف هذا المحور من محاور الاستراتيجية.

٣- أن أقل المتوسطات الحسابية وبالتالى أقل نسبة اتفاق بين الخبراء التربويين جاءت على العبارة رقم (٩) الخاصة بالتوعية بالأضرار الصحية والنفسية لختان الاناث، وقد يرجع لك لعدم الاهتمام بالدور التوعوى للجامعة، بينما هو دور مهم ونسبة الاتفاق عليه (٨٣,٣%) وهى نسبة عالية، ويمكن تنفيذه من خلال قيام كليات الطب والتمريض بتنظيم حملات للتوعية ضد هذه الظاهرة فى إطار دورها فى خدمة المجتمع.

ومما سبق نستنتج أن جميع الأدوار الواردة بالمحور الرابع يوجد اتفاق عليها بين الخبراء التربويين من حيث مساهمتها بدرجة كبيرة فى تحقيق الحماية للمرأة، وعليه يجب وضع مجموعة من الإجراءات التى تساعد الجامعة على القيام بكل من هذه الأدوار لتحقيق حماية المرأة كأحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

مستخلصات الدراسة والإجراءات المقترحة لتفعيل نتائجها

فى ضوء ما تبدى من خلال الإطار النظرى للدراسة الحالية؛ والذى اتضحت من خلاله المعالم الرئيسة لمفهوم التمكين ومجالاته ومقوماته؛ كذا الملامح الرئيسة للإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، وكذلك فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية التى استهدفت التعرف على آراء الخبراء التربويين حول مدى إسهام كل دور من الأدوار التى اقترحتها الدراسة فى تحقيق التمكين المستهدف فى كل محور من محاور عمل تلك الاستراتيجية فإنه يمكن الخروج باستنتاج عام مؤداه

أن آراء الخبراء التربويين أكدت على أن جميع الأدوار التى اقترحتها الدراسة من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، ومن ثم فعلى الجامعة إن هى أرادت لعب الدور المتوقع منها فى تحقيق أهداف تلك الاستراتيجية، عليها إذن أن تسعى وبشكل جاد لتفعيل تلك الأدوار عن طريق وضع الإجراءات الكفيلة بتنفيذها.

وفى هذا الشأن تقترح الدراسة جملة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة فى للقيام بالدور المتوقع منها فى تحقيق أهداف الإستراتيجية وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلى:-

أولاً: بالنسبة للتمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة:-

تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة والتى من شأنها مساعدتها على القيام بدورها فى تحقيق أهداف محور التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة ، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:-

١- تنظيم ندوات للتوعية السياسية لتعريف الطلاب بأهمية المشاركة السياسية للمرأة.

٢- تحقيق التكافؤ فى الفرص المتاحة للطالبات للترشح لعضوية اتحاد الطلبة.

٣- التوسع فى الأنشطة الفنية والثقافية المناهضة للتمييز على أساس النوع .

٤- إطلاق مبادرات تحت أسماء مثل (كن ايجابى، شارك بصوتك، رأيك يهمنا) لتشجيع النساء على المشاركة بالتصويت فى الإنتخابات.

٥- تنظيم حملات توعية لتغيير ثقافة المجتمع نحوعمل المرأة .

٦- عقد ندوات ثقافية داخل الكليات تحت مسميات مثل (أنا مصرية) واستضافة بعض السيدات اللاتى يشغلن مناصب قيادية فى مختلف المجالات، لتوضيح العوامل والمقومات التى ساهمت فى تمكينهن.

٧- تبنى فكرة مراكز إعداد القادة على مستوى كل جامعة لتكوين كوادر فاعلة بما يحقق أهداف تمكين المرأة فى مختلف المجالات.

٨- منح الفرصة لقيادات جديدة مؤهلة لقيادة المشاريع التطوعية، والعمل على استقطاب عناصر جديدة تتمتع بقدرات ابتكارية فى الأعمال التطوعية .

٩- توسيع فرص تولى المرأة للمناصب القيادية فى المؤسسات الجامعية، وتقديم الدعم المستمر لها، والاعتماد على معيار الكفاءة وليس النوع فى المفاضلة بين المرشحين للمناصب القيادية.

ثانياً: بالنسبة للتمكين الاقتصادى للمرأة:-

تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة والتى من شأنها مساعدتها على القيام بدورها فى تحقيق أهداف محور التمكين الإقتصادى للمرأة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:-

١- تنظيم رحلات طلابية لبعض المشروعات الاستثمارية، لتوعية الطالبات بأهمية وقيمة الاستثمار فى تحقيق نهضة المجتمع.

٢- تفعيل دور مركز التطوير الوظيفى بالجامعة لتحقيق التوسع فى قنوات توظيف الخريجين مع مع أهمية التأكيد على ضرورة الانطلاق فى المفاضلة بين المتقدمين من معيار فى الكفاءة وليس النوع.

٣- عقد ورش عمل لتدريب الطالبات على مهارات ريادة الأعمال.

٤- تنظيم ورش عمل لتدريب النساء فى المجتمع المحلى للجامعة - وخاصة المعيلات منهن - على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى تسويق المنتجات.

٥- إطلاق مبادرات توعية للمرأة الريفية لتعريفها بالأساليب العلمية لرفع كفايتها الانتاجية فى مجال الانتاج الزراعى والحيوانى، ويمكن الإستعانة فى ذلك بطلاب كلية الزراعة قسم (الإرشاد الزراعى)

٦- التوسع فى نوعية البحوث الموجهة نحو أهمية دور المرأة كشريك فى عملية التنمية.

٧- تنظيم حملات توعية لتصحيح بعض الممارسات الخاطئة حول حرمان المرأة في بعض المناطق الريفية من الميراث

٨- تنظيم برامج لتدريب المرأة المعيلة على مهارات ريادة الأعمال وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة لتحقيق عائد مادى مناسب.

ثالثاً بالنسبة للتمكين الاجتماعى للمرأة:-

تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة والتى من شأنها مساعدتها على القيام بدورها فى تحقيق أهداف محور التمكين الإجتماعى للمرأة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:-

١- المشاركة فى حملات طرق الأبواب التى ينظمها المجلس القومى للمرأة للتواصل مع النساء فى القرى والنجوع والمناطق المهمشة للتعرف على مشاكلهن و أهم احتياجاتهن وتقديم التوعية اللازمة بما يسهم فى تمكينهن.

٢- قيام الجامعة بإطلاق مبادرات تحت مسميات مثل (أهالينا) أو قيام الجامعة أساتذةً وطلاباً بالمشاركة فى المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) لتحسين نوعية الحياة للفقراء بالمناطق المهمشة.

٣- تنظيم قوافل تنوير لمحو أمية النساء لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فى إطار وظيفة الجامعة لخدمة مجتمعها المحلى.

٤- عقد ندوات للارشاد الأسرى تستهدف توعية النساء فى المجتمع المحلى للجامعة بأساليب التربية الصحيحة للحفاظ على كيان الأسرة المصرية.

٥- إرسال قوافل طبية للمناطق الفقيرة والمهمشة تستهدف التثقيف الصحى للنساء .

٦- مشاركة طلاب الجامعة فى تنظيم مبادرات تحت مسميات مثل(أصحاب العزيمة، أصحاب الهمم) للتعرف على احتياجات المرأة المعاقة وتعريفها بالفرص المتاحة لتمكينها من التغلب على ظروفها الصعبة.

٧- تقديم برامج توعية للحد من مشكلات النساء الغارمات، ويمكن فيها الإستعانة بأساتذة كليات التجارة فى اطلاق لعمل التوعية اللازمة للنساء فى المجتمع المحلى للجامعة بمخاطر الاقتراض غير المدروس.

٨- عقد ندوات لتعريف أفراد الأسرة والمجتمع بأساليب التعرف على احتياجات المسنات ومساعدتهن في تحسين جودة حياتهن

٩- تنظيم حملات تثقيفية لتغيير نظرة المجتمع نحو السجينات لإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة، ويمكن الاستعانة فيها بطلاب كلية الحقوق وكلية الخدمة الاجتماعية.

رابعاً: بالنسبة لحماية المرأة:-

تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات التى يمكن أن تتبناها الجامعة والتى من شأنها مساعدتها على القيام بدورها فى تحقيق أهداف محور التمكين الإجتماعى للمرأة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلى:-

١- عقد ندوات للتوعية ضد ظاهرة التحرش بكافة أشكاله، واستضافة بعض الخبراء فيها.

٢- تنظيم مؤتمرات لترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة للعنف ضد المرأة.

٣- عقد لقاءات توعوية عن تبعات الزواج غير الرسمي على الفتيات

٤- إطلاق مبادرات توعية لتشجيع أولياء الأمور على استمرار بناتهم في التعليم وخاصة فى المناطق العشوائية والمحرومة، يشترك فيها طلاب الجامعة والأساتذة.

٥- إجراء دراسات وبحوث عن زيادة معدلات الطلاق فى المجتمع وسبل مواجهتها.

٦- تنظيم لقاءات تثقيفية لتعريف المطلقات بحقوقهن القانونية وسبل الحصول عليها والاستعانة فى ذلك بأساتذة القانون.

٧- عقد ندوات للتوعية بالأضرار الصحية والنفسية لختان الاناث، ويمكن تنفيذها من خلال قيام كليات الطب والتمريض بتنظيم هذه الندوات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الموقع الالكترونى للاستراتيجية، تاريخ الدخول ١٠ ديسمبر ٢٠١٩ **(https:// www.sdsegypt 2030)**
- البنك الدولى (مايو ٢٠١٨): دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة، **بحث ممول من منظمة الأمم المتحدة** ، المجلس القومى للمرأة.
- البهواشى، إيمان عبد الحميد (٢٠١٦): تمكين المرأة الأمية من المشاركة فى تنمية المجتمع المصرى على ضوء المستجدات المحلية، **رسالة دكتوراه،** جامعة عين شمس: كلية البنات.
- البياتى، ميسون: الرائدة النسوية هدى شعراوى، **سلسلة الحوار المتمدن، ع٥٥٥٦**، ٢٠١٧، تاريخ الدخول ١١ يناير ٢٠٢٠
- الساعاتى، سامية حسن (٢٠٠٦) : **المرأة والمجتمع المعاصر**، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعيدى، فتحية (٢٠٠٤): فجوة النوع الاجتماعى وتمكين النساء: أسئلة سوسيولوجية، **مجلة الملتقى، ع١٢**، المملكة المغربية: عبد الصمد بلكبير للنشر، ص ص٦١- ٦٦
- السمالوطى، إقبال الأمير (٢٠٠٧): دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة، **دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الرابع محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول المنعقد بمركز تعليم الكبار – جامعة عين شمس**، القاهرة: دار الفكر العربى.
- الصندوق العربى لإنماء الاقتصادى والاجتماعى (٢٠٠٣): الفجوة بين الانجازات التعليمية وسوق العمل فى البلدان العربية من منظور النوع الاجتماعى، **ورقة مقدمة إلى ندوة المرأة العربية والتنمية الاقتصادية** المنعقدة فى الكويت فى الفترة من ٢٠-٢١ أكتوبر٢٠٠٣.
- الكوح، عبد الله عثمان (يونية ٢٠١٦): معوقات تمكين المرأة العربية" تحليل سوسيولوجى" ، **حولية آداب عين شمس،مج٤٤**، القاهرة : جامعة عين شمس، كلية الآداب، ص ص ٢٦٣- ٢٧٧.
- المجلس القومى للمرأة (٢٠١٧):**الاسترتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠**
- المكيمى، إيمان صالح (٢٠١٤): درجة تمكين المرأة الكويتية فى المناصب القيادية فى وزارة التربية فى دولة الكويت، **رسالة ماجستير**، المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة آل البيت، كلية العلوم التربوية.

- أيوب، رائدة (٢٠١٠): الجدوى الاجتماعية للمشاريه المتناهية الصغروتأثيراتها على النساء فى الريف السورى، **رسالة دكتوراه** ، جامعة الدول العربية، منظمة المرأة العربية- جامعة سانت كلمنتس، قسم العلوم الاجتماعية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠١٦): **تقرير التنمية الانسانية العربية" الشباب وآفاق التنمية فى عالم متغير**" (الولايات المتحد الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الانمائى – المكتب الاقليمى للدول العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٢٠١٨): **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الاحصائى لعام** ، الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.
- بن حديد، فايزة (٢٠٠٣) : النوع الاجتماعى والعولمة: حقوق الإنسان وعلاقات الملكية والفرص الاقتصادية، **ورقة مقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ندوة المرأة العربية والتنمية الاقتصادية** المنعقدة فى الكويت فى الفترة من ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠٠٣.
- تيمور، شيماء محمد (٢٠١٥): تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى (دراسة حالة عن بعض الشخصيات النسائية)، **رسالة ماجستير**، جامعة الأسكندرية ،كلية الآداب.
- ثابت، نشوى توفيق أحمد (يونية ٢٠٠٥): تمكين المرأة ودورها فى عملية التنمية- دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، **حولية كلية الآداب عين شمس، مج ٣٣**، القاهرة: جامعة عين شمس كلية الآداب، ص ص ١٦٧- ١٨١ .
- حداد، أميرة (نوفمبر ٢٠٠٩) : ضعف مشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى والتمييز ضدها فى الأجر، **ورقة مقدمة إلى البرنامج البحثى حول المرأة والعمل** القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، ص ص ٣٢- ٤٦ .
- حلمى،إجلال اسماعيل (٢٠٠٣): إعادة الهيكلة الرأسمالية، تمكين أو تهميش للمرأة المصرية" دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعى للتنمية" ، **ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية " العولمة وقضايا المرأة المنعقدة فى الفترة ٣-٤ مارس ٢٠٠٢ بمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس**، القاهرة:مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- حلمى، كاميليا (٢٠١٢): مفهوم تمكين المرأة فى منشأه، **ورقة مقدمة إلى ورشة عمل دور المرأة فى العمل الخيرى والتطوعى** المنعقدة فى الكويت فى الفترة ١٥-١٨ سبتمبر ٢٠١٢.

- دسوقى، نفيسة (٣٠ ديسمبر ٢٠١٩): الجامعات المصرية.. صفحات من تاريخ مصر(٢): الحرم الجامعي.. ونهاية عصر الحريم، صحيفة أصوات أونلاين الالكترونية ، تاريخ الدخول ٩ يناير ٢٠٢٠ **https: // aswatonline.com**
- دوفلو، إستر (٢٠١٣): تمكين المرأة والتنمية الإقتصادية، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مج٢، ع٥**، الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (٢٠١١): **المرأة والمجتمع- دراسة فى علم اجتماع المرأة،** الأسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- زيتون، محيا: **المرأة والتنمية (٢٠٠٠) : مناهج نظرية وقضايا عملية،** القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- شعبان، بثينة (٢٠٠٠): **المرأة العربية فى القرن العشرين،** دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- صافى، مصطفى ، الطراونة، محمد (٢٠١٩): أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا (دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في محافظة رام الله، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية٢ ، مج٣٣ ، ع١٠** ، فلسطين: نابلس، جامعة النجاح الوطنية، ص ص ١٦٥١-١٦٨٠
- صقر، هالة (نوفمبر ٢٠٠٩): التمكين الاقتصادى للمراة المعوقات والحلول، **ورقة مقدمة إلى البرنامج البحثى حول المرأة والعمل،** القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية، ص ص ٨-١٩
- عبادة، مديحة أحمد (٢٠١١): **قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد المولى، سمية أحمد على **(نوفمبر ٢٠٠٩)**: دعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر، **ورقة مقدمة إلى البرنامج البحثى حول المرأة والعمل ، القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية،** ص ص ٢٠ -٣١.
- عزت، منى وآخرون (٢٠١٧): **المشاركة السياسية للمرأة،** القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت.
- عكور، إيمان (**٢٠١٥**): التمكين الاقتصادى للمرأة الواقع والآفاق"وزارة العمل الأردنية نموذجاً"، **ورقة مقدمة إلى لندوة القومية حول واقع المرأة العربية فى التعليم و التدريب التقنى و المهني و دعم مشاركتها فى النشاط الإقتصادي المنعقدة ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١٥ ، منظمة العمل العربية- وزارة العمل الأردنية، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.**
- غنيم، أحمد الرفاعي، وصبري، نصر محمود (٢٠٠٠). **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (SPSS).** القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر.

- فاروق ، أحمد (٢٠١٠): التمكين السياسى للمراة "دراسة ميدانية"، **مجلة كلية الآداب بقنا، ع٣٠**، قنا : جامعة جنوب الوادى، كلية الآداب، ص ص ١٥٣-٢٤٧.
- كازوز، فاطمة عمر (٢٠١٦): معوقات تمكين المرأة الإقتصادى والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا" دراسة حالة"، **رسالة ماجستير** ، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بليبيا، مالانج، كلية الدراسات العليا – قسم الاقتصاد الإسلامى.
- مسعد، محى محمد (ديسمبر ٢٠١٠): حق التمكين الإقتصادى للمرأة فى مصر، ورقة **مقدمة إلى المؤتمر العلمى الدولى حقوق المرأة فى مصر والدول العربية** ، جامعة الأسكندرية، كلية الحقوق، ، ص ص ١٩٤٩ – ١٩٨٦.
- ماهر، آيات وآخرون (٢٠١٨): **دور صندوق التنمية المحلية في التمكين** الاقتصادى للمرأة الريفية– دراسة حالة بقرية طحلة – مركز بنها – محافظة القليوبية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مج٢٦، ع ٢**، القاهرة: جامعة عين شمس، ص ص ١٤٠٣-١٤٢٦.
- مرصد المرأة المصرية، المجلس القومى للمرأة، الموقع الالكترونى للمرصد، تاريخ الدخول ٥ يناير ٢٠٢٠ **https:// www.enow.gov.eg,**
- نصار، سامى وآخرون(٢٠١٨): التمكين الاقتصادى للمرأة العربية وعلاقته بالتعليم الأساسى، **دراسة مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة، المجلس القومى للمرأة.**

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Deb, S.(2010-2011):Women,s Empowerment And RegionalVariation Of Contraceptive Norms In Bangladesh,**Quarterly of Community Health Education, Vol. 31(4),**p.p.401- 410.
- Kabir S., et al **(**2018**):** Women Empowerment and Governance in Bangladesh , June 19, available at: **https://-doi-org.mplbci, ekb, SAGE Jurnals**
- Khumalo,K. et al (2015): Who is a "real woman"?Empowerment and the discourse of respectability in Namibia's Zambezi region, **Women'sStudies International Forum,Vol. 48,** p.p. 47-56.
- Maowa ,J.et al (2017): Women empowerment: One stop solution for women, Published in**: 2nd International conferences on Information Technology, Information Systems and Electrical Engineering (ICITISEE)**
- Porter, E.(2013): Rethinking Women's Empowerment , PhD available at: **https:// doi-org.mplbci, ekb, SAGE Jurnals.**

- Radhu,T.,et al (2016): Women empowerment towards developing **India, Published in Humanitarian Technology Conference** , 21- 23 Dec. 2016
- Sharma S.(**31 August 2017**):The Dynamics of Women's Empowerment: A Critical Appraisal**, Sociology Gender Studies&cultural Studies.**
- Vijayanthi,N(2000): Women's empowerment through self help groups A participatory approach**, Jurnal** , **of Social Change: Vol. 30 Nos. 3,** p.p. 64-87